تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

العدد الثاني - السنة الاولى - خريف ١٤٠٦

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

★ النشرة غير مسؤولة عما ينشر فيها من آراء.
★ لاتعاد المواضيع إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.
★ نشر المواضيع وترتيبها يخضع لاعتبارات فنية.

اسم النشرة : تراثنا
العدد الثاني ـ السنة الأُولى ـ خريف سنة ١٤٠٦ هـ ق
الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث
تنظيم الحروف: مؤسسة اطلاعات ـ طهران
العدد: ٣٠٠٠ نسخة
المطبعة: مهر ـ قم

إيران ـ قم المشرفة ـ صفائية ـ كوچه ممتاز ـ پلاك ٧٣٧ ـ ص. ب ٤٥٤ ـ ت ٢٣٤٥٦

تسمية من قتل مع الحسين عليه السلام

من ولده وإخوته و أهل بيته و شيعته

تأليف

المحدّث الجليل

الفضيل بن الزبير بن عمر بن درهم

الكوفيّ الأسديّ

(من أصحاب الإمامين الباقر و الصادق عليهما السلام)

تحقيق

السيد محمدرضا الحسيني

قم ١٤٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمدرسول الله، وعلى آله الطيّبين الطاهرين المعصومين.

الكتاب:

وقفت على هذا الأثر التاريخيّ الحاوي لأسماء من نال درجة الشهادة في واقعة الطفّ، وقدلفتت نظري فيه عدّة جهات دفعتني إلى تحقيق نصّه، وهي:

١ـ أنّ روايته مسندة عن رجال معروفين، يتمتّعون بمكانة عند المحدّثين والعلماء، وهذا مالم تحض به أكثر الروايات التي يتداولها المؤرّخون وأرباب المقاتل و غيرهم من المؤلّفين بهذا الصدد.

٢ـ أنّ جامعه (فضيل بن الزبير) قصد إلى استيعاب ما توفّر له من النقول في هذا

المجال، فلقي أكثر من شخص، و جمع ما ذكروه في هذه الرواية، ممّا يدل على عنايته الفائقة بما جمعه فيه.

٣ـ احتواؤه على أسماء لشهداء لم يذكروا في موضع آخر.

٤ـ احتواؤه على آثار و روايات و تفصيلات، ممّا يرفع من قيمته العلمية والتاريخية.

٥ـ أنّي لم أجد فيما قرأت من الكتب المعنيّة بهذا الموضوع ذكراً لهذا الأثر، ولا نقلاً عنه، ولذا يعتبر فريداً و جديداً بالنسبة إلى حواضرنا العلمية.

ولم أُحاول أن أترجم لمن ذكر فيه من الشهداء رضوان الله عليهم، حذراً من التطويل الزائد، ولأنّ المؤلّفات المعدّة لذلك متوفّرة والحمدلله.

ولقد سعيت أن أُحقّق النصّ، وأُقوّمه معتمداً ما أراه الأصحّ حسب المصادر، والأقوم حسب أُصول التحقيق.

المؤلّف

اسمه:

«فضيل» كذا عنونه البرقي في رجاله في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام[١]، و في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٢]، و هكذا الكشّي لكنّه ذكره مع «أل» أيضاً[٣]، وكذا الشيخ الطوسي بدون «أل» و معها[٤].

فظهر التصحيف في عنوانه بـ«الفضل» بدون ياء، كما صنعه الشيخ ابن داود، بدون ترديد[٥] وصنعه متردّداً جمع، منهم السيد التفريشي[٦] والمامقاني[٧] و الزنجاني[٨] والخوئي[٩]،

---

(١) الرجال للبرقي: ص ١١.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٤

(٣) اختيار معرفة الناقلين ـ رجال الكشّي ـ الفقرة رقم (٦٢١).

(٤) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢.

(٥) رجال ابن داود: ص ٢٧١ رقم ١١٧٥.

(٦) نقد الرجال: ص ٢٦٦.

(٧) تنقيح المقال: ج ٢ رقم الترجمة ٩٤٩٨.

(٨) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦١٥.

(٩) معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣١١ رقم ٩٣٣٨.

وقد عاد هؤلاء الأعلام فعنونواله بـ«الفضيل».

كما ورد مصحّفاً ـ كذلك ـ في بعض أسانيد الكتب مثل: أمالي الشيخ المفيد[١] و إرشاد العباد له[٢]، و مقاتل الطالبيّين للاصفهاني[٣].

كما ظهر أنّ ماورد في مطبوعة «الفهرست» لابن النديم بعنوان «فصل» بالصاد المهملة[٤] خطأ واضح.

وقد ضبط طابع كتاب الرجال للبرقي اسمه هكذا «فضيل» بضمّ الفاء الموحّدة و فتح الضاد المعجمة على صيغة تصغير «رجل».

إسم أبيه و نسبه:

(الزبير) كذا ذكره البرقي في رجاله[٥] و كذلك الكشّي[٦] وابن النديم[٧] والشيخ الطوسي[٨] و غيرهم.

وقد ضبطه طابع رجال البرقي هكذا «الزبير» بضمّ الزاي و فتح الموحدة على زنة «رجيل» مصغّراً، لكنّ الشيخ المامقاني عند ترجمة ابنه ضبطه هكذا: «الزبير» بفتح الزاي، وكسر الموحّدة، على زنة «شريف» الصفة المشبّهة[٩] وكذلك جاء هذا الضبط بالحركات في «مقاتل الطالبيّين»[١٠].

ولم يذكر الشيخ المامقاني مايرشد إلى وجه هذا الضبط، و ماورد في مطبوعة رجال البرقي من الضبط هو المألوف و هو الظاهر من علماء الأنساب، حيث ذكروا أبا أحمد الزبيريّ في عنوان المنسوب إلى «زُبَير» بضمّ الزاي وفتح الموحدة، فلاحظ «تبصير المنتبه»

---

(١) أمالي المفيد: ص ١٤٥.
(٢) الإرشاد للمفيد: ص ١٧٤.
(٣) مقاتل الطالبيّين: ص ٦ ـ ١٤٧.
(٤) الفهرست لابن النديم: ص ٢٢٧.
(٥) الرجال للبرقي: ص ١١ و ٣٤.
(٦) رجال الكشي: رقم ٦٢١.
(٧) الفهرست: ص ٢٢٧.
(٨) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢
(٩) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢ رقم ٦٨٥٦.
(١٠) مقاتل الطالبيّين: ص ١٠٨.

لابن حجر، وأنساب السمعاني.

وقد ذكر السمعاني نسبه هكذا: «الزبيربن عمربن درهم» كما سيأتي في ترجمة حفيده[١].

نسبته:

«الرسّان» كذا نسبه البرقي[٢] والكشيّ[٣] وابن النديم[٤] والطوسي[٥]، قال المامقاني في ضبط الكلمة: «الرسّان: بالراء المهملة المفتوحة والسين المهملة المشدّدة والألف والنون، المراد بائع الرَسَن، وهو زمام البعير، ونحوه أو صانعه»[٦].

وقد رسمت الكلمة في رجال العلّامة: الرسّاني[٧] بإضافة ياء النسبة، قال المامقاني: «ولم أجد له معنى صحيحاً[٨] والظاهر أنّه تصحيف، كما أنّ ما جاء في مطبوعة طبقات ابن سعد ـ في ترجمة ابن أخي الفضيل و هو : «الرمّاني»[٩] بالميم كالنسبة إلى الرُّمان، تصحيف أيضاً، وصحّفت الكلمة «بـ الريان» بالياء المثنّاة بدل السين[١٠].

«الكوفي» نسبه الشيخ الطوسي كوفياً[١١]، والوجه فيه أنّه من أهل الكوفة كما يظهر من بعض رواياته و تراجم أخيه وابن أخيه.

«الأسدي» كذا نسبوه هو و أخاه وابن أخيه والنسبة إلى قبيلة «بني أسد» الشهيرة بالكوفة و حواليها، لكن صرّح كثير من الرجاليّين وأهل الأنساب بأنّ آل الزبير لم يكونوا

---

(١) الأنساب للسمعاني بعنوان «الزبيري» ظهر الورقة ٢٧١، ولسان الميزان: ٣٦٥/٧.

(٢) الرجال للبرقي: ص ٣٤.

(٣) رجال الكشي: رقم ٦٢١.

(٤) الفهرست: ص ٢٢٧.

(٥) رجال الطوسي: ص ١٣٢ و ٢٧٢.

(٦) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢ رقم ٦٨٥٦.

(٧) رجال العلّامة ـ طبعة النجف ـ: ص ٢٣٧.

(٨) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

(٩) الطبقات الكبرى ـ لابن سعد ـ طبعة ليدن ـ: ج ٦ ص ٢٨١.

(١٠) جاء ذلك في مطبوعة كشف الغمّة للأربلي ج ٢ ص ١٣٠.

(١١) رجال الطوسي: ص ٢٧٢.

من صلب العشيرة، وإنّما كان و لاؤهم في بني أسد، قال الطوسي في ترجمة الفضيل: «الأسدي مولاهم»[١] وقال ابن سعد في ترجمة ابن أخيه: «مولى بني أسد»[٢].

أخوه:

يقترن اسم الفضيل باسم أخيه او ابن أخيه في أكثر من مورد في كتب الرجال و التراجم والفهارس[٣] وقال الكشّي: «قال محمدبن مسعود: وسألت علي بن الحسن، عن فضيل الرسّان؟ قال: هو فضيل بن الزبير، و كانوا ثلاثة إخوة: عبدالله وآخر»[٤].

والملاحظ أنّهم يذكرون اسم أخيه عند مايكون الحديث عن الفضيل، ولم نجد مورداً كان الحديث فيه عن أخيه فذكر فيه اسم الفضيل، و هذا يشير ـ من بعيد ـ إلى أنّ الأخ كان أعرف منه،بحيث يعرّف الفضيل به،نعم ذكر الفضيل في ترجمة ابن أخيه،معرّفاً له كما سيأتي[٥].

قال أبو الفرج الإصفهاني: كان عبدالله بن الزبير من وجوه محدّثي الشيعة، روى عنه عباد بن يعقوب ـ الرواجني المتوفّى ٢٠٥ ـ، و نظراؤه، و من هو أكبر منه[٦].

أقول: روى عن عبدالله بن شريك العامري و عنه موسى بن يسار[٧]، و روى عن صالح بن ميثم، وعنه بشر بن آدم في رواية أوردها كل من الكنجي[٨] والحسكاني[٩] وابن عساكر[١٠] وابن المغازلي[١١]، لكنّ اسم المرويّ عنه «صالح بن رستم» في الأخير.

---

(١) في المصدر والموضع السابقين.

(٢) الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٢٨١.

(٣) أُنظر: رجال البرقي: ص ٣٤، و رجال الكشّي: رقم ٦٢١، و طبقات ابن سعد: ج٦ ص ٢٨١.

(٤) رجال الكشّي رقم ٦٢١.

(٥) الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٢٨١.

(٦) مقاتل الطالبيين: ص ٢٩٠.

(٧) رجال الكشي: رقم ١٩٩.

(٨) كفاية الطالب: ص ١١٠، وأخرجه محققه عن مستدرك الحاكم: ٣/ ١١٠، و مصادر اخرى.

(٩) شواهد التنزيل: ج ٢ ص ٢٧٥ و ص ١ ـ ٢٨٣.

(١٠) تاريخ دمشق ـ ترجمة الامام علي عليه السلام ـ الحديث رقم (٩٢٣) و ما بعده.

(١١) مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي: ص ٣١٩ رقم (٣٦٤).

وكان عبدالله بن الزبير شاعراً، ومن شعره:

١ـ عن «أنساب الأشراف» للبلاذري، في قصة تعذيب عبدالله بن الزبير بن العوّام أخاه عمرو بن الزبير، وهي طويلة، جاء في آخرها: فقال ابن الزبير الأسدي:

فلوأنّكم أجهزتموا إذ قتلتموا ولكن قتلتم بالسياط وبالسجنِ
جعلتم لضرب الظهر منه عصيّكم تراوحه والأصبحية للبطنِ[١]

٢ـ وهو القائل في رثاء مسلم بن عقيل رضي الله عنه وهانىء بن عروة رحمه الله:

فإن كنت لاتدرين ماالموت فانظري إلى هانئ في السوق وابن عقيلِ

في أبيات عديدة[٢].

٣ـ و عن مصعب في «نسب قريش» أنّه ذكر: أول من جاء بنعي الحرّة الكردوس بن زيد الطائي، قال ابن الزبير الأسدي:

لعمري لقدجاء الكردوس كاظماً على خبر للمسلمين وجيع[٣]

و من المحتمل أن يكون قائل هذه الأبيات شاعراً آخر بهذا الإسم، و لا بدّ من المزيد من التحقيق

وقد عنون له بعض الرجاليّين[٤].

و عبدالله كان من مناضلي الزيديّة، حضر القتال مع الشهيد زيد رحمه الله، قال الكشّي ـ في حديث عن عبدالرحمان بن سيّابة ـ قال: دفع إليّ أبو عبدالله عليه السلام دنانير، وأمرني أن أُقسّمها في عيالات من أُصيب مع عمّه زيد، فقسّمتها، قال: فأصاب عيال عبدالله بن الزبير الرسّان، أربعة دنانير[٥].

وروى الشيخ المفيد هذه الرواية عن أبي خالد الواسطي، قال: سلّم إليّ أبوعبدالله عليه السلام ألف دينار... و ذكر نحوه[٦]، ولعلّها واقعة أُخرى غيرما جرى على يد عبدالرحمان بن سيّابة.

---

(١) الاوائل للشيخ محمد تقي التستري: ص ٢١٣.

(٢) ارشاد العباد للمفيد: ص ٢١٧، و مقاتل الطالبيين: ص ١٠٨.

(٣) الأوائل للتستري: ص ١٣٩ و ١٨٦ و ٢٢٨

(٤) رجال العلّامة: ص ٢٣٧، تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢

(٥) رجال الكشّي: رقم ٦٢١.

(٦) إرشاد المفيد: ص ٢٦٩.

وقد ذكر العلّامة الحلّي بعد نقل الرواية: إنّ هذه الرواية تعطي أنّه كان زيديّاً[١]، وسيأتي مناقشة هذه الجهة في عنوان «مذهبه».

أقول: كون عبدالله هو المستشهد مع زيد، هو المشهور، والمفهوم من هذه الروايات أنّه أُصيب معه، لكنّ أبا الفرج الإصفهاني ذكر في المقاتل مايدلّ على أنّ عبدالله بن الزبير بقي إلى زمان محمدبن عبدالله النفس الزكيّة، الذي استشهد في عهد المنصور العبّاسي، سنة (١٤٥)، قال أبو الفرج:

حدّثنا علي بن العبّاس، قال: حدّثنا بكّار بن أحمد، قال: حدّثنا الحسن بن الحسين، قال: حدّثنا عبدالله بن الزبير الأسدي ـ وكان في صحابة محمدبن عبدالله ـ، قال: رأيت محمّدبن عبدالله عليه سيف محلّى يوم خرج، فقلت له: أتلبس سيفاً محلّى؟! فقال: أيّ بأسٍ بذلك؟! قد كان أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله يلبسون السيوف المحلّاة.

ثم قال أبوالفرج: عبدالله بن الزبير هذا أبو أحمد الزبير المحدّث[٢].

أقول: التشويش في عبارة المقاتل ظاهر في الفقرة الأخيرة، إذ من الواضح أنّ عبارة «أبوأحمد الزبير» ليست صحيحة، وأظنّ قوياً أنّ العبارة هكذا: «عبدالله بن الزبير هذاأبو أبي أحمدالزبيري المحدّث» وأبوأحمد الزبيري هو محمدبن عبدالله بن الزبير، وستأتي ترجمته في عنوان «ابن أخي الفضيل».

ولو كان عبدالله مستشهداً مع زيد ـ الشهيد سنة ١٢٢ ـ فلايمكن أن يكون هو الباقي إلى أيّام محمّدبن عبدالله النفس الزكيّة ـ الشهيد سنة ١٤٥ ـ.

وعبارة الإصفهاني صريحة و واضحة الدلالة على بقاء عبدالله إلى سنة (١٤٥)، لكنّ الروايات الدالّة على شهادته مع زيد سنة (١٢٢) غير صريحة، ولاتدلّ إلّا على كون عائلته في عوائل المصابين، ولعلّه كان مجروحاً، مع أنّ عبارة الروايات تلك فيها اختلاف، فقد حكي عن المحدّث التقي المجلسي الأول قدس الله سره أنّه قال في حواشي الفقيه مشيراً إلى الخبرالذي رواه عبدالرحمان بن سيّابة مالفظه: يظهر من هذا الخبر ـ وغيره ـ أنّ المقتول [هو] الفضيل، وكان عبدالله عياله، إنتهى[٣].

---

(١) رجال العلّامة: ص ٢٣٧.

(٢) مقاتل الطالبيّين: ص ٢٩٠.

(٣) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

قال المامقاني: وتأمل فيه الفاضل الحائري في المنتهى[١] لما مرّ في ترجمة السيّد الحميري من بقاء فضيل بعد زيد، ومجيئه إلى الصادق عليه السلام و إخباره بقتله و إنشاده شعر السيّد رحمه الله في حضرته ثم قال: ويقرب سقوط كلمة (عيال) قبل عبدالله في نسخة أمالي الصدوق [أي في رواية ابن سيّابة][٢].

أقول: رواية إنشاد فضيل شعر السيّد في حضرة الصادق عليه السلام صريحة في بقائه بعد زيد ـ وسيأتي نقلها نصّاً ـ فلايمكن أن يكون فضيل هو المقتول مع زيد قطعاً، ولم نجد من صرّح بذلك.

و رواية الإصفهاني صريحة في بقاء عبدالله بعد زيد الى سنة (١٤٥) فالأمر يحتمل أحد وجهين:

الأول: وهو الأقوى، أن يكون الحاضر مع زيد هو (عبدالله) ولكنه لم يستشهد وانما أُصيب فقط، فلعلّه كان مجروحاً و عليلاً وكانت عائلته بحاجة الى نفقة، وهذا هوالموافق لظاهر تلك الروايات، بنقولها المختلفة.

الثاني: وهو الأبعد، أن يكون الاسم المذكور فيها هو (عبيدالله) وأن يكون هو الأخ الآخر لفضيل الذي لم يذكر اسمه في رواية ابن فضال عند الكشّي[٣]، ولكنّ نسخ الكتب المتعدّدة متفّقة على ذكر (عبدالله) مكبّراً.

ابن اخيه:

قال ابن سعد في الطبقات: أبو أحمد الزبيري، واسمه: محمدبن عبدالله بن الزبير، مولى بني أسد، وهو ابن أخي فضيل الرسّان[٤].

وقال السمعاني: (الزبيري) أبو أحمد، محمدبن عبدالله بن الزبير بن عمربن

---

(١) أي منتهى المقال في علم الرجال لأبي علي الحائري.

(٢) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢.

(٣) رجال الكشّي: الفقرة ٦٢١.

(٤) الطبقات الكبري: ٢٨١/٦.

درهم،الأسدي الزبيري،من أهل الكوفة، كان يبيع القتّ بزبالة[١].

وقال الذهبي: أبوأحمد الزبيري، الأسدي، مولاهم الكوفي الحبّال[٢].

قال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث[٣]، وقال أحمدبن عبدالله العجلي: كوفي ثقة كان يتشيّع[٤]، وقال السمعاني: محدّث كبير مكثر[٥] وقال أبو حاتم: حافظ عابد مجتهد، له أوهام[٦]، وقال الذهبي: الحافظ الثبت[٧]، و نقل الذهبي عن بندار قوله: ما رأيت رجلاً قطّ أحفظ من أبي أحمد ، وحكي أنّه كان يصوم الدهر[٩].

روى عن يونس بن أبي إسحاق، وعيسى بن طهمان، وفطر، وسفيان و طبقتهم[١٠] و عن مسعر و مالك بن مغول، و مالك بن أنس، وبشربن سلمان وسفيان الثوري، و إسرائيل بن يونس[١١].

و روى عنه: أحمدبن حنبل، وابوبكربن أبي شيبة، وخيثمة و عبدالله القواريري وأحمد بن منيع، وعامّة أهل العراق[١٢] ومحمودبن غيلان، و أحمدبن الفرات، و محمدبن رافع، و خلق[١٣]، قال نصربن علي: قال أبو أحمد: لاأبالي أن يسرق منّي كتاب سفيان، إنّي أحفظه كلّه[١٤].

قال أحمدبن حنبل: كان كثير الخطأ في حديث سفيان[١٥].

---

(١) الأنساب: ظ ٢٧١.
(٢) تذكرة الحفاظ: ١/٣٥٧.
(٣) الطبقات الكبرى: ٦/٢٨١.
(٤) الأنساب: ظ ٢٧١.
(٥) المصدر السابق.
(٦) طبقات الحفاظ: ١/٣٥٧.
(٧) المصدر السابق.
(٨) المصدر السابق
(٩) الأنساب: ظ ٢٧١، و تذكرة الحفّاظ: ١/٣٥٧.
(١٠) طبقات الحفّاظ ١/٣٥٧.
(١١) الأنساب: ظ ٢٧١.
(١٢) المصدر السابق
(١٣) تذكرة الحفّاظ: ١/٣٥٧
(١٤) المصدر السابق
(١٥) الأنساب: ظ ٢٧١

قال ابن سعد: توفّي بالأهواز في جمادى الأُولى سنة ثلاث و مائتين في خلافة المأمون[١]، لكن قال أحمد: مات بالأهواز سنة اثنتين و مائتين[٢]،

و وصفه بالزبيري نسبةً الى جدّه (الزبير) ابي الفضيل، يكشف عن شهرة للزبير الجدّ، كما لايخفى، وقد صرّح علماء الأنساب بأنّ النسبة ليست الى الزبير بن بكار كما توهّم[٣].

ابن آخر لأخي الفضيل: ذكر ابن الجعابي في ترجمة أبي أحمد الزبيري مانّصه: إنّ له أخاً يسمّى (حسناً) من وجوه الشيعة يروى عنه، و روى عن ابن نمير[٤].

وقد عنون القهپائي لمن يكنّى بـ(ابن أخي فضيل) فقال: ابن أخي فضيل، عن فضيل، عن الصادق عليه السلام اسمه (الحسن) صرّح به في باب ماينقض الوضوء من «الكافي»[٥]

أقول: و عن «الوافي» بسندٍ، عن ابن أبي عمير، عنه: ج ٤ ص ٣٨[٦].

لكنه في هذا المورد روى عن الصادق عليه السلام،

وعلّق بعضهم على قوله (الحسن) بقوله: لعلّه ابن عبدالله بن الزبير الرسّان، ابن أخي الفضيل بن الزبير... إلى آخره[٧].

وعلّق على قوله: (في باب...) بأنّ الموارد المذكور فيها ابن أخي الفضيل كثيرة، والمحتمل لهذا العنوان في كتب الرجال ثلاثة: فضيل بن الزبير، وابن غزوان، وابن يسار[٨].

الحسن بن الزبير؟

عنون الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام لـ:الحسن بن الزبير الأسدي

---

(١) الطبقات الكبرى: ٦/٢٨١.

(٢) تذكرة الحفّاظ: ١/٣٥٧.

(٣) الأنساب: ظ ٢٧١ وقد ترجم للزبيري في الكنى و الألقاب للشيخ عباس القمي ج ٢ ص ٢٦٢

(٤) الكنى و الألقاب ج ٢ ص ٢٦٢.

(٥) مجمع الرجال ج ٧ ص ١٥٨.

(٦) معجم الثقات لأبي طالب التبريزي: ص ١٦١.

(٧) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨ الهامش (١)

(٨) المصدر السابق الهامش (٢)

مولاهم الكوفي[١]، ونقله عنه الرجاليّون من دون تعقيب، إلاّ أنّ الشيخ الزنجاني قال: لم أقف لا على حاله ولا على حديثه[٢].

والاحتمالات في هذا الشخص ثلاثة:

١ـ فهل هو ابن الزبير، كما يدلّ عليه عنوان الترجمة، فيكون هو الأخ الثالث للفضيل و عبدالله؟.

٢ـ أو هو الحسن بن عبدالله بن الزبير، الذي ذكره ابن الجعابي، نسب الى جّده سهواً أو اختصار اً فيكون أخاً لأبي أحمد الزبيري؟

٣ـ أو هو شخص آخر، لايرتبط بآل الزبير الأسديّين بصلة؟

ويقرّب الإحتمال الثاني أنّ ظاهر ترجمة الشيخ له، وقوفه على روايته عن الإمام الصادق عليه السلام، وحيث لم ترد عن الحسن بن الزبير رواية، وكان الحسن بن عبدالله بن الزبير من وجوه الشيعة، و وردت له بهذا العنوان رواية عن الصادق كما عرفت، تعيّن كونه هوالمراد بالترجمة.

طبقته:

يروي فضيل عن زيد الشهيد عليه السلام كما سيأتي، ويأتي ـ أيضاً ـ أنّه كان من أنصاره و دعاته والمشتركين في نضاله، وقداستشهد زيد سنة (١٢٢).

وعدّه أصحاب الطبقات في أصحاب الإمام محمدبن عليّ أبي جعفر الباقر عليه السلام (المتوفّى ١١٤)[٣]، وأصحاب الإمام جعفربن محمد أبي عبدالله الصادق عليه السلام (المتوفّى ١٤٨)[٤]، وقد وردت له رواية عنهما، كما سيأتي في تعداد مشايخه.

ولم نقف له على رواية عن الإمام عليّ بن الحسين السجّاد عليه السلام (المتوفّى ٩٥)، ولا عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام (المتوفّى ١٨٣) فتحدّد فترة حياته العلميّة بين (١٢٢ ـ ١٤٨).

---

(١) رجال الطوسي: ص ١٦٨ رقم (٤٩).

(٢) الجامع في الرجال: ج ١ ص ٦ ـ ٤٩٧.

(٣) رجال البرقي: ص ١١، الفهرست للنديم: ص ٢٢٧، رجال الطوسي: ص ١٣٢.

(٤) رجال البرقي: ص ٣٤، رجال الطوسي: ٢٧٢.

مشايخه:

١ـ الإمام محمدبن عليّ أبو جعفر الباقر عليه السلام (٥٧ـ ١١٤)، ذكروه في أصحابه ـ كما تقدم ـ وهذا يقتضي أن يكون من الرواة عنه، لانّ كتب طبقات أصحاب الأئمّة انما أُلّفت لجمع أسماء الرواة المباشرين عن الإمام، والتي عثر المؤلّفون على رواياتهم، و هذا معنى ظاهر فيما صنعه الشيخ الطوسي في كتاب رجاله[١] ألّا أنّا لم نعثر على رواية كثيرة له عن الإمام سوى رواية واحدة، نقل ورودها الشيخ الزنجاني عن الجزء الأول من بصائر الدرجات للصفّار [٢].

٢ـ الإمام جعفربن محمد أبوعبدالله الصادق عليه السلام (٨٣ ـ ١٤٨)، والحديث فيه كما تقدّم في روايته عن الإمام الباقر، وروايته عن الإمام الصادق أيضاً ليست كثيرة[٣]، لكن روى الكشي حديثاً يدل على حضوره عند الإمام، بل يدلّ على نحو اختصاص له بالإمام، وإليك نصّ الحديث:

قال الكشّي في ترجمة السيّد الحميري الشاعر ـ بسندٍ فيه: حدّثني علي بن إسماعيل، قال: أخبرني فضيل الرسّان، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام بعد ما قتل زيدبن عليّ رحمة الله عليه، فأُدخلت بيتاً جوف بيت، فقال لي: يافضيل، قتل عمّي زيد؟

قلت: نعم، جعلت فداك، قال: رحمه الله، أما والله كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما أنّه لو ظفر لوفى، أما إنّه لو ملك لعرف كيف يضعها،قلت: ياسيدي ألا أُنشدك شعراً؟ قال: أمهل، ثم أمر بستورٍ فسدلت وبأبوابٍ فتحت، ثم قال: أنشد، فأنشدته:

لأمّ عمرٍو باللّوى مربعُ طامسة أعلامه بلقعُ

إلى آخرالحديث[٤].

٣ـ زيدبن عليّ الشهيد أبوالحسين عليه السلام (٧٨ ـ ١٢٢)، كان فضيل من أصحابه، وله معه تراود في شؤون النضال كما سيأتي ذكر مايتعلق بذلك، وقد روى عنه

---

(١) رجال الطوسي: ص ٢.

(٢) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٣) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨، وانظرالهامش (٢)

(٤) رجال الكشّي الفقرة (٥٠٥).

فرات والحسكاني[١]، والطوسي[٢]

ويروي فضيل عن جمعٍ من الرواة نذكر أسماء هم حسب أوائلها:

٤ـ أبو الحكم، روى عنه قوله: سمعت مشيختنا و علمائنا يقولون[٣].

٥ـ أبو داود السبيعيّ روى عنه في تفسير بعض الآيات[٤]، وقال في بعض الروايات: «سمعت أبا داود» والظاهر أنّه السبيعي هذا[٥].

٦ـ أبو سعيد عقيصا، روى عنه في كامل الزيارات[٦].

٧ـ أبو عبدالله، كما نقله الكشّي[٧].

٨ـ أبوعبيدة، كما نقل عن الصدوق في «الخصال» باب(٣)[٨].

٩ـ أبو عمر ـ أو أبو عمرو، حسب اختلاف النسخ ـ وأضاف الكشّي: البزاز[٩].

١٠ـ أبو الورد، روى عنه في هذا الكتاب الذي نقدم له[١٠]

١١ ـ حمزة بن ميثم، كما نقله الكشّي[١١].

١٢ـ صالح بن ميثم، أورد روايته القمّي في تفسيره[١٢].

١٣ـ عبدالله بن شريك العامري، روى عنه في هذا الكتاب[١٣].

١٤ـ عمران بن ميثم، كما نقله الكشّي[١٤] وأورد روايته المفيد[١٥].

١٥ـ فروة، كذا ورد اسمه في أكثر موارد روايته، وأصاف في بعضها: (... بن مجاشع)

---

(١) تفسير فرات الكوفي: ص ١٠٣، وشواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٦٤ و ٤٠١.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١١٥.

(٣) إرشاد العباد للمفيد: ص ١٧٤.

(٤) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٢٦ ح ٥٨٢، و ص ٤٢٨ ح ٥٨٧.

(٥) رجال الكشّي: رقم (٥٨ و ١٤٨).

(٦) كامل الزيارات: ص ٧٢ ب ٢٣ ح ٤. وانظر الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٧) رجال الكشّي: رقم (٥١).

(٨) الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٩) رجال الكشّي رقم (١٦٢) وانظر رقم (٥٢).

(١٠) تسمية من قتل مع الحسين (عليه السلام) ـ هذا الكتاب ـ الفقرة (٩).

(١١) رجال الكشّي: رقم (١٣٦).

(١٢) نقله في معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٢.

(١٣) أُنظر هذا الكتاب ـ الذي بين يديك ـ ص ١٤٧.

(١٤) رجال الكشّي : رقم (٣٧).

(١٥) أمالي المفيد ص ١٤٥، المجلس ١٨.

وردت روايته عنه في «الكافي» للكليني[١]، و في «الروضة»[٢] «وأمالي المفيد»[٣].

١٦ـ يحيى بن أُمّ طويل، روى عنه في هذا الكتاب[٤].

١٧ـ يحيى بن عقيل، كما رواه المفيد في «الأمالي»[٥].

وقد وردت عن فضيل روايات مرسلة في «رجال الكشّي» نذكرها:

١ـ قال: قيل لأبي عبدالله عليه السلام[٦].

٢ـ قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام[٧].

٣ـ قال: مرّ ميثم التمّار على فرس له، فاستقبل حبيب بن مظاهر الأسدي[٨]، وذكر الكشّي في نهاية هذه الرواية: هذه الكلمة مستخرجة من كتاب «مفاخر الكوفة والبصرة»[٩].

الرواة عنه:

١ـ أبان بن عثمان، نقله في الكافي[١٠] والكشّي[١١].

٢ـ أرطاة، نقله الصدوق[١٢] والمفيد[١٣].

٣ـ إسماعيل بن أبان، نقله المفيد[١٤] والحسكاني[١٥].

٤ـ الحسن بن عبدالله بن الزبير، ابن أخيه[١٦].

---

(١) الكافي: ـ الفروع ـ ج ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب فضل الملح ٧٦، حديث٦.

(٢) الكافي: ـ الروضة ـ ج ٨، الحديث ٢٠٥.

(٣) أمالي المفيد: ص ١٢٥.

(٤) أُنظر هذا الكتاب: ص.

(٥) أمالي المفيد: ص ٢٠٧ ح ٤١.

(٦) رجال الكشّي: رقم (٢٣٥).

(٧) المصدر: رقم (١٣٢).

(٨) المصدر: رقم (١٣٣).

(٩) المصدر: ص ٧٩.

(١٠) مجمع الرجال: ج ٧ ص ١٥٨.

(١١) الكافي ـ الروضة ـ ج ٨، الحديث ٢٠٥.

(١٢) رجال الكشّي: رقم (١٤٨).

(١٣) علل الشرائع:

(١٤) أمالي المفيد: ص المجلس ٢٧.

(١٥) المصدر السابق: ص ١٤٥.

(١٦) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٠١ و ٤٢٦، و تفسير الحبري: ص ٣٢ ح ٤٨.

٥ـ الحسن بن حمّاد، نقله الزنجاني عن الجزء الأول من بصائر الدرجات للصفّار[١].

٦ـ الحسين بن محمدبن فرقد، رواه الصدوق[٢].

٧ـ داود، رواه الصدوق[٣].

٨ـ الربيع بن محمد المسلى، كما نقله الكوفي[٤] والحسكاني[٥].

٩ـ زكريّا بن يحيى القطّان، ذكره المفيد[٦].

١٠ـ سفيان، ذكره المفيد[٧]، و في غيبة الطوسي: سفيان الجريري[٨].

١١ـ سكين بن عمّار، نقله في الكافي[٩].

١٢ـ طاهر بن مدرار، هو راوي هذا الكتاب عن الفضيل[١٠].

١٣ـ عاصم بن حميد الحنفي، أكثر الرواية عن فضيل، في «رجال الكشّي»[١١] و نقل روايته ابن قولويه[١٢]، و المفيد[١٣].

١٤ـ عبدالله بن يزيد الأسدي، أورده الكشّي[١٤].

١٥ـ عليّ بن إسماعيل التيمي، أكثر الرواية عنه، نقله الكشّي[١٥] والقمّي[١٦] والطوسي[١٧].

---

(١) الجامع فى الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٢) ثواب الأعمال: ص ٦٠.

(٣) إكمال الدين: ص ١١٨.

(٤) تفسير فرات الكوفي: ص ١١٥.

(٥) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٢٨.

(٦) إرشاد الفيد : ص ١٧٤.

(٧) أمالي المفيد: ص ١٢٥، وانظر: الجامع في الرجال: ج ٢ ص ٦٢٠.

(٨) الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١١٥.

(٩) الكافي ـ الفروع ـ: ج ٦ الكتاب ٦ الباب ٧٦ الحديث ٦.

(١٠) تسمية من قتل ـ هذا الكتاب ـ: ص

(١١) رجال الكشّي الأرقام (٥١ و ٥٢ و ٥٨ و ١٤٢).

(١٢) كامل الزيارات: ص ٧٢ ب ٢٣.

(١٣) أمالي المفيد: ص ٢٠٧.

(١٤) رجال الكشّي: رقم (١٣٢ و ١٣٣).

(١٥) رجال الكشّي: الأرقام (٥٠٥ و ١٣٦ و ١٣٧).

(١٦) نقله في معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٢.

(١٧) تهذيب الأحكام: ج ١ ح ١٠٨٩، باب صفة الوضوء والفرض منه.

١٦ـ عامرالسراج، كما في نقل الحسكاني[١].

١٧ـ فضالة بن أيّوب، روى عنه في ترجمة زرارة من «رجال الكشّي»[٢].

مذهبه:

قال سعدبن عبدالله الأشعري ـ عند حديثه عن فرق الزيديّة ـ: من فرق الزيديّة يسمّون (السرحوبيّة) ويسمّون (الجارودية) وهم أصحاب أبي الجارود زيادبن منذر، وإليه نسبت الجارودية، وأصحاب أبي خالدالواسطي وأصحاب فضيل بن الزبير الرسّان[٣].

وفي موضع آخر قسّم الزيدية الى ضعفاء وأقوياء، ثم قال: وأمّا الأقوياء منهم: فهم أصحاب أبي الجارود، وأصحاب أبي خالد الواسطي، وأصحاب فضيل الرسّان[٤]، فهذا يدلّ على أنّ الفضيل كان من الزيديّة، بل من الأقوياء منهم، ويشير الى أنّه كان صاحب رأيٍ و نَفوذٍ فيهم، حيث كان له (أصحاب) ينسبون إليه.

وقال ابن النديم، و من متكلّمي الزيديّة: فضيل الرسّان، وهو ابن الزبير[٥]، وذكر ناجي حسن فضيلاً في عداد من نظّمهم زيد الشهيد من الدعاة، وأرسلهم إلى الأقطار المختلفة يدعون الناس الى ثورته[٦].

وممّا يقرّب ذلك أنّ الرجل كان ممّن يسأل عمّا يتعلق بشؤون زيد، وكان مطّلعاً على أسرار حركته والمتصلين به، كما توسّط فى إيصال الأموال إليه ودعمه، كما يستفاد ذلك من رواياته، و منها مانقله أبوالفرج الإصفهاني في «المقاتل» بسنده عن الفضيل، قال: قال أبو حنيفة: من يأتي زيداً في هذا الشأن من فقهاء الناس؟ قلت: سلمة بن كهيل، ويزيدبن أبي زياد، و هارون بن سعد، وهاشم بن البريد، وأبوهاشم الرماني، و الحجاج بن دينار، و غيرهم فقال لي: قل لزيد: «لك عندي معونة وقوّة على جهاد عدوّك، فاستعن بها أنت و أصحابك في الكراع والسلاح» ثم بعث ذلك معي الى زيد، فأخذه زيد[٧].

---

(١) شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٦٤.

(٢) رجال الكشّي رقم (٢٣٥).

(٣) المقالات والفرق لسعد: ص ٧١.

(٤) المصدر: ص ٧٤، الفقرة (١٤٤).

(٥) الفهرست لابن النديم: ص ٢٢٧.

(٦) ثورة زيدبن عليّ: ص ١١١، نقلا عن الحدائق الورديّة لحميد المحلّى ـ من علماء الزيديّة ـ ج ١ ص ١٥٢.

(٧) مقاتل الطالبيّين ص ٦ ـ ١٤٧.

وهذه الرواية تدلّ على مدى اختصاص الرجل بزيد، واتّصاله به وسلوكه مسلكه، وربّما يستأنس ذلك أيضاً ممّا رواه الكشّي من دخوله على الإمام الصادق عليه السلام، بعد مقتل زيد و سؤال الإمام منه عن مقتل عمّه، وإنشاده شعر السيّد الحميرى، كما تقدّم نقله[١].

فيمكن أن يستظهر من هذه الروايات و أمثالها كون فضيل زيديّ المذهب، كما استظهر العلّامة الحلّي والسيّد ابن طاووس زيديّة أخيه عبدالله من رواية عبدالرحمان بن سيابة التي ذكرناها سابقاً، والتي جاء فيها أنّ الإمام الصادق عليه السلام أمر بتقسيم الأموال على عوائل المصابين مع زيد، فأصاب عائلة عبدالله أربع دنانير، قال العلّامة: وهذه الرواية تعطي أنّه كان زيديّاً[٢]، و قال السيّد: ظاهر الحديث ينطق بأنّ عبدالله بن الزبير كان زيديّاً[٣].

وناقش الشيخ المامقاني في هذا الاستظهار بقوله: إنّ الذين خرجوا مع زيد ليسوا كلّهم زيديّة بالبديهة[٤].

أقول: مجرّد الخروج مع زيد ليس دليلاً على الزيديّة كما ذكر، لكنّ تصريح علماء الفرق و الرجال ـ كالأشعري وابن النديم ـ وضمّ الروايات الأُخرى التي تلائم زيديّة الرجل، حجةٌ للإستظهار المذكور، فهو زيديّ على الأظهر.

وما ذكره الشيخ المامقاني ـ بعد ما نقل عن الشيخ الطوسي، ذكر الرجل في بابي أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ـ من: أنّ ظاهره كونه إماميّاً[٥] لاوجه له أصلاً، و ذلك:

أوّلاً: لما عرفت من أنّ الأظهر كونه زيديّ المذهب.

وثانياً: أنّ مجرد ذكر الشيخ الطوسي للراوي في كتاب رجاله لايدلّ على كونه إماميّاً، لأنّ الشيخ لم يلتزم في الرجال بذكر من كان إماميّاً، بل هو بصدد جمع أسماء الرواة عن الأئمّة، بمجرد عثوره على رواية له عن أحدهم فكتابه في الحقيقة فهرس لأسماء الرواة، من

---

(١) وانظر رجال الكشّي: رقم (٥٠٥).

(٢) رجال العلّامة: ص ٢٣٧.

(٣) تنقيح المقال: ج ٢ ص ١٨٢، رقم (٦٨٥٦) نقلاً عن التحرير الطاووسي.

(٤) المصدر السابق، نفس الموضع.

(٥) تنقيح المقال: ج ٢ ق ٢ ص ١٣ (٩٤٩٨).

دون نظر له فيه إلى توثيق أو جرح، ولا إلى تعيين مذهب أو غير ذلك من الإهتمامات الرجاليّة، وهذا واضح لمن راجع كتاب الرجال، نعم التزم الشيخ الطوسي في «الفهرست» بأن يذكر فيه المؤلّفين من الإماميّة عدا من يصرّح بمذهبه من غيرهم[١].

حاله في الحديث:

١ـ بناءً على ما التزمه سيّدنا الأُستاذ من وثاقة رواةِ كتابي «كامل الزيارات» للشيخ ابن قولويه، و «تفسير القمي» لعليّ بن ابراهيم، بالتوثيق العام، استناداً إلى كلام المؤلّفين في أوّل الكتابين كما فصّله دام ظلّه[٢].

فانّ الرجل يكون (ثقةً) شهد ابن قولويه والقمّي بوثاقته، ويكون خبره (موثّقاً) بناءً على كونه زيديّ المذهب، كما أسلفنا.

٢ـ ذكره ابن داود في القسم الأوّل من رجاله، المعدّ لذكر (الممدوحين) ونقل عن (كش: ممدوح)[٣].

لكن قال السيد التفريشي: قد نقل عن الكشّي مدحه، ولم أجده في الكشّي[٤]، وقال المامقاني: لم نقف فيه على مدحٍ، ونسبة ابن داود مدحه الى الكشّي لم نقف له على مأخذ، إذ ليس في الكشّي إلّا جعله معرّفاً لأخيه عبدالله بن الزبير الرسّان، ودلالته على مدحه ممنوعة، نعم يدلّ على كونه أعرف من عبدالله، ومثل ذلك لايكفي في درج الرجل في الحسان، كمالايخفى[٥].

أقول يرد عليه:

أوّلاً: أنّه لم يظهر منه جعل فضيل معرّفاً لأخيه، بل الأمر بالعكس على احتمال قويّ، اذ المفروض ذكر الرواية المرتبطة بعبدالله في ترجمة الفضيل، فيكون عبدالله هو المعرّف ولم نجد ذكراً لفضيل في ترجمة عبدالله كما أشرنا إليه سابقا.

---

(١) الفهرست للطوسي: ص ٣ ـ ٢٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٣) رجال ابن داود ـ طبع النجف ـ: ص ١٥١.

(٤) نقد الرجال: ص ٢٦٦.

(٥) تنقيح المقال: ج ٢ ق ٢ ص ١٣ رقم (٩١٤٩٨).

وثانياً: أنّ ذكر الكشّي لفضيل لاينحصر بهذا المورد، بل ذكره في موارد اخر، و ضمن أسانيد أُخرى، فلعلّ ابن داود استفاد المدح من مجموع ذلك.

وقال السيّد الخوئي: لعلّه [ابن داود] استفاد المدح ممّا رواه الكشّي في ترجمة السيّد ابن محمد الحميري من أنّ الصادق عليه السلام أدخله في جوف بيت الى آخر الحديث[1].

أقول: لكنّ الرواية تلك مرويّة بطريق الرجل نفسه فكيف يتم سندها حتى يستند اليها ؟

والذي أراه أنّ الرجل معتبر الحديث، لما يبد و من مجموع أخباره وأحواله من انقطاعه الى أهل البيت عليهم السلام، واختصاصه بهم ونصرته لهم وتعاطفه معهم، وكونه مأمونا على أسرارهم، وكذلك وقوعه في طريق كثير من الروايات ـ وكلّها خالية ممّا يوجب القدح فيه ـ فهذا كلّه مدعاة الى الإطمئنان به، ولو التزمنا بكفاية عدم القدح في الراوي لاعتبار حديثه من دون حاجة الى معرفة وثاقته بالخصوص، كما هو مذهب القدماء لكان الرجل معتمد الحديث بلاريب.

سند الكتاب:

قال الإمام المرشد بالله[2] :

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ٣٥٣.

(٢) يحيى بن الحسين الموفّق بالله بن إسماعيل بن زيد، الإمام المرشد بالله أبوالحسين الحسني نسباً، الزيديّ مذهباً، الرازي، يدعى (الكبّا) من أئمّة الزيديّة. دعا في الجيل والديلم والريّ وجرجان، وكان ممّن عني بالحديث.

قال أبو طاهر: كان من أمثل أهل البيت و من المحمودين في صناعة الحديث.وغيره من الأُصول والفروع، و قال الدقاق: رأيت بالريّ من الأئمّة الحفّاظ الكبّا يحيى.

سمع الصوري، والعتيقي، وابن غيلان، وابن رينه بإصفهان وغيرهم.

روى عن محمّدبن عبدالواحد الدقاق، ونصر بن مهدي وأبو سعد يحيى بن طاهر السمان.

ولد سنة (٤١٢) وتوفّي بالريّ سنة (٤٧٩).

ترجم له في التحف شرح الزلف: ص ٩٣ والنابس في القرن الخامس: ص ٢٠٦، و لسان الميزان: ج٦ ص٧ ـ ٢٤٨.

أخبرنا الشريف أبوعبدالله، محمدبن عليّ[١] بن الحسن البطحاني[٢]، بقراءتي عليه، بالكوفة، قال:

أخبرنا محمدبن جعفرالتميمي[٣]، قراءة، قال:

أخبرنا أحمدبن محمدبن سعيد[٤]، قال:

أخبرني الحسن بن جعفر بن مدرار[٥]، قراءةً، قال:

حدّثني عمّي طاهربن مدرار[٦]، قال:

---

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل: (عبدالله) بدل (عليّ) وهو غلط واضح

(٢) أبوعبدالله الشريف العلوي، الحسني الشجري، الكوفي (ولد سنة ٣٦٧ وتوفّي ٤٤٥)، نشأ في الكوفة ورحل الى بغداد وسمع الأعلام، ومشايخه يناهزون التسعين، وسمع منه حوالى العشرين، ألّف كتباً عديدة منها: فضل الكوفة وفضل أهلها، والأذان بحيّ على خيرالعمل، وفضل زيارة الحسين عليه السلام، وقد توسّع في ترجمته العلّامة الطباطبائي في مقدّمة الكتاب الأخير المطبوع بقم سنة ١٤٠٣، منشورات مكتبة آية الله السيّد المرعشي.

(٣) محمدبن جعفربن محمدبن هارون، أبوالحسن التميمي الكوفي المقرئ المعروف بابن النجّار، توفّى سنة (٤٠٢)، وثّقه الذهبي، له تاريخ الكوفة، ترجم له في العبر: ٣/٨٠، و تاريخ بغداد: ج ٢ ص ١٥٨، و نوابغ الرواة: ص ٢٥٧.

(٤) الحافظ، أبوالعباس ابن عقدة الكوفي، (ولدسنة (٢٤٩) وتوفّي سنة (٣٣٣) كثير الحديث والتأليف، ترجمه النجاشي في الرجال: ص ٦٨ ـ ٦٩، والذهبي في تذكرة الحفاظ: ٣/٥٥، ولسان الميزان: ١/٢٦٣ و نوابغ الرواة: ٤٦ ـ ٤٧، و تنقيح المقال: ١ /٨٦.

(٥) شيخ ابن عقدة الحافظ، وقد أكثر الرواية عنه، و هو يروي عن عمّه في أكثر الموارد، لكنّه روى في مورد عن «العلاء بن ر زين» في الأذان بحيّ على خيرالعمل... الحديث ١٤٧.

وأورد روايات عنه الدار قطني في سننه، وسيأتي الحديث عن حاله في ذيل ترجمة عمّه في التعليق التالي.

(٦) روى هنا عن فضيل، وروى عن عبدالله بن سنان، و روى كثيراً عن الحسن بن عمارة، في الأذان بحيّ على خيرالعمل: الحديث ١٤٦ وفي سنن الدارقطني: ج ٢ ص ٢٦٨ و ج ٣ ص ٢٠، وج ٤ ص ١٦١، وقد روى عنه في جميع الموارد ابن أخيه الحسن بن جعفر بن مدرار، ويظهر حسن حالها عند الدار قطني حيث لم يتعرّض لها بشيء، في الروايات التي وقعا في طرقها مع أنه تعرّض للحسن بن عمارة مكرّراً، و قال انّه متروك، وإذا لاحظنا ماذكره الذهبي في حقّ الدارقطني من أنّه:

حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، ولا حظنا أنّ كتابه «السنن» من مظان الحديث الحسن، كما قال السيوطي، بل من مظان الحديث الصحيح، كما قال ابن حجر، اتّضح عدم مجهوليّة الرجلين، بل حسن حالها والإعتماد عليها، فلاحظ:

سنن الدارقطني (في المواضع المذكورة) و ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٨، وتدريب الروي: ص ٩٨، وقواعد في علوم الحديث: ص ٧٢.

حدّثني فضيل بن الزبير[١]، قال:

سمعت الإمام أبا الحسين، زيدبن عليّ[٢] عليهماالسلام، ويحيى بن أُمّ طويل[٣]، وعبدالله بن شريك العامري[٤] يذكرون:

(تسمية من قتل معالحسين بن عليّ عليهماالسلام، من ولده وإخوته وأهله، وشيعته).

وسمعته ـ أيضاً ـ من آخرين سواهم.

وبعد:

فهذا مابلغه الجهد في تقديم هذا الكتاب، فكان فرصة جيّدة للبحث عمّا يتعلق بأُسرة «آل الزبير» الأسدبيّن الكوفيين،إمنالأُسر الشيعيّة التي التزمت المنهج العلمي في القرون الأُولى من عهد الاسلام، ولم أجد لهذه الأُسرة ذكراً عند المترجمين للاسر العلميّة، فالفائدة الحاصلة من البحث مبدعة نوعاً ما،

وكانت حصيلة التتبّع جمع ماتناثر حول أعلام «آل الزبير الكوفيّين» في كتب الحديث و الرجال و التاريخ، وبالتالي تشخيص عدّة من أعلامهم وهم:

١ـ عبدالله بن الزبير، الشاعر، المحدّث حضر القتال معزيد الشهيد سنة (١٢٢) وأُصيب في المعركة، وحضر مع محمد النفس الزكيّة الشهيد سنة (١٤٥) وله روايات.

٢ـ الفضيل بن الزبير الرسّان ـ مؤلّف هذا الكتاب ـ من أصحاب الإمامين الباقر والصادقعليهماالسلام، وكان من دعاة زيد الشهيد ورسله الى الأطراف ومن متكلّمي الزيديّة، وله أصحاب فيهم يعدّون من الأقوياء.

---

(١) لقد ذكرنا ماوقفنا عليه من أحواله في ماسبق من هذه المقدمّة.

(٢) الشهيد (سنة ١٢٢) رحمة الله عليه، سيّد أهل البيت والطالب بأوتارهم، كان عالماً، وكان عارفاً، وقد ناضل من أجل الحقّ فخذله أوغاد أهل العراق في حكم بني أُميّة، أُلّفت كتب خاصّة في ترجمته وثورته منها: كتاب زيد الشهيد للسيّد عبد الرزاق الموسوي المقرّم، وثورة زيدبن عليّ لناجي حسن،

وانظر رجال الكشّي (في مواضع عديدة).

(٣) من حواريّ الإمام السجاد عليّ بن الحسين عليه السلام، والرواة عنه كان يظهر الفتوة، وطلبه الحجّاج ليلعن الإمام عليّاً عليه السلام فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله، أُنظر رجال الكشّي رقم (٢٠ و ١٨٤ و ١٩٤ و ١٩٥)، و مجمع الرجال: ج ٦ ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

(٤) من حواريّ الصادقين عليهماالسلام، و قدروى عنهما، و عن أبيه شريك، وروى عنه ـ هنا ـ فضيل بن الزبير، وروى عنه عبدالله أخو الفضيل وجمع، لاحظ رجال الكشي رقم (٢٠ و ٣٩٠ و ٣٩٢) و مواضع أُخرى، و مجمع الرجال: ج ٤ ص ٦٥.

٣ـ محمدبن عبدالله بن الزبير، أبوأحمد الزبيري، يعرف بابن أخي الفضيل، المحدّث الكبير يعدّ من الحفّاظ الأثبات، روى عنه جمع من الأعلام وكثير من الرواة،

٤ـ الحسن بن عبدالله بن الزبير، من وجوه الشيعة، روى بعنوان (ابن أخي فضيل)، عن الإمام الصادق عليه السلام، وعن عمّه الفضيل،

ولست مقتنعاً بانحصار رجال هذا البيت الرفيع بهذا العدد، ولا بدّ أنّ التتبّع الأوفر يوصلنا الى أسماء عديدة أُخرى[1].

ولعلّ هذه الدراسة المختصرة تكون منطلقاً للبحث الأوسع عن هذه الأُسرة العلميّة، والتحقيق في تأريخها من قبل المعنيّين الأفاضل،

ونشكرالله على حسن توفيقه، ونسأله المزيد، وصلّى الله على محمد وآله وسلّم.

في الخامس من ذي الحجّة، سنة خمس وأربعمائة وألف.

وكتب
السيدمحمدرضاالحسيني
الجلالي

---

(١) فمثلا: الحافظ عليّ بن عبيد الأسدي، الشهير بابن الكوفي، يعرف «بابن الزبير»، وقد صرح الأعلام بأنّه ليس من ولد الزبير بن العوام، فمن هو الزبير الذي عرف هذا الحافظ الكبير بالنسبة اليه؟ ولم أجد الفرصة الكافية للبحث حوله.

متن الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تسمية من قتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام

من ولده وإخوته وأهله وشيعته

[شهداء أهل البيت عليهم السلام]

(١) الحسين بن عليّ، ابن رسول الله صلوات الله عليهم.

قتله سنان بن أنس النخعي، وحمل رأسه فجاء به خولّى بن يزيد الأصبحي.

(٢) والعباس بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، و أُمّه أُمّ البنين بنت حزام بن خالد بن ربيعة بن الوحيد العامري، قتله زيد بن رقاد الجنبي، وحكيم بن الطفيل الطائي السنبسي، وكلاهما ابتلي في بدنه.

(٣) وجعفر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأُمّه ـ أيضاً ـ أُمّ البنين بنت حزام، قتله هانئ بن ثبيت الحضرمي.

(٤) وعبدالله بن عليّ عليه السلام، وأُمّه ـ أيضاً ـ أُمّ البنين، رماه خولّى بن يزيد الأصبحي بسهم، وأجهز عليه رجل من بني تميم بن أبان بن دارم.

(٥) و محمد بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام الأصغر، قتله رجل من أبان بن دارم، وليس بقاتل عبدالله بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد.

(٦) وأبوبكر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأُمّه ليلى بنت مسعود بن خالد بن مالك بن ربعي بن سلم بن جندل بن نهشل بن دارم التميمي.

(٧) وعثمان بن عليّ عليهما السلام، وأُمّه أُمّ البنين بنت حزام، أخوا العبّاس وجعفر (وعبدالله أبناء)[١] عليّ لأمّهم.

(٨) وعلي بن الحسين، الأكبر، وأُمّه ليلى بنت [أبي] مرّة بن عروة بن مسعود بن مغيث الثقفي، وأُمّها ميمونة بنت أبي سفيان بن حرب، قتله مرّة بن منقذ بن النعمان الكندي، وكان يحمل عليهم، ويقول:

أنا عليّ بن الحسين بن عليّ نحن ـ وبيت الله ـ أولى بالنبي

حتى قتل صلّى الله عليه.

(٩) وعبدالله بن الحسين عليهما السلام، وأُمّه الرباب بنت امرئ القيس بن عدي ابن أوس بن جابر بن كعب بن حكيم الكلبي، قتله حرملة بن الكاهل الأسدي الوالبي، وكان ولد للحسين بن عليّ عليه السلام في الحرب، فأُتي به وهو قاعد، وأخذه في حجره ولبّاه بريقه، وسمّاه عبدالله، فبينما هو كذلك إذ رماه حرملة بن الكاهل بسهم فنحره، فأخذ الحسين عليه السلام دمه، فجمعه ورمى به نحو السماء، فما وقعت منه قطرة إلى الأرض.

قال فضيل: وحدّثني أبو الورد: أنّه سمع أبا جعفر يقول: لو وقعت منه إلى الأرض قطرة لنزل العذاب. وهو الذي يقول الشاعر فيه:

وعند غَنيّ قَطرة من دمائنا وفي اسد أُخرى تُعَدُّ وَتُذكَرُ

وكان عليّ بن الحسين عليه السلام عليلاً، وارتثّ يومئذ، وقد حضر بعض القتال فدفع الله عنه، واخذ مع النساء هو، و محمد بن عمرو بن الحسن، والحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام.

(١٠) وقتل أبو بكر بن الحسن بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد، قتله عبدالله بن عقبة الغنويّ.

(١١) وعبدالله بن الحسن بن عليّ عليهم السلام، وأُمّه أُمّ ولد، رماه حرملة بن الكاهل الأسدي بسهم فقتله.

(١٢) والقاسم بن الحسن بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد، قتله عمرو بن سعيد بن نفيل الأزدي.

(١٣) وعون بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وأُمّه جمانة[٢] بنت المسيّب بن نجيّة بن ربيعة بن رباح الفزاري، قتله عبدالله بن قطنة الطائي النبهاني.

---

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل (وعليّ ابني) بدل ما بين القوسين.

(٢) كذا، لكنّ المذكور في كتب الأنساب والمقاتل أنّ عونا المقتول في كربلاء هو عون الأكبر وأُمّه العقيلة زينب بنت الإمام عليّ عليه السلام، وأمّا عون بن جمانة هذه، فهو عون الأصغر، لم يحضر واقعة الطفّ.

(١٤) و محمدبن عبدالله بن جعفربن أبي طالب، وأُمّه الخوصاء بنت حفصة بنت ثقيف بن ربيعة بن عائذ بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة بن بكر بن وائل، قتله عامر بن نهشل التيمي.

قال: ولما اتى أهل المدينة مصابهم، دخل الناس على عبدالله بن جعفر يُعزّونه، فدخل عليه بعض مواليه، فقال: هذا مالقينا و دخل علينا من الحسين!

قال: فخَذَفَه عبدالله بن جعفر بنعله، وقال: «يابن اللخناء! أللحسين تقول هذا؟! والله! لو شهد تُه مافارقته حتى أقتلَ معه، والله! ماتسخى نفسي[1] عنهما وعن أبي عبدالله إلّا انّهما أُصيبا مع أخي و كبيري وابن عمّي مُواسِيَين، مضاربين معه» ثم أقبل على جلسائه، فقال: الحمدلله على كلّ محبوب ومكروه، أعْزِزْ عليَّ بمصرع أبي عبدالله، ثم أعزز عليّ ألّا أكون[2] آسيتُه بنفسي، الحمدلله على كلّ حال، قد آساه ولدي.

(١٥) جعفربن عقيل بن أبي طالب، أُمّه أُمّ البنين بنت النفرة بن عامر بن هصان الكلابي، قتله عبدالله بن عمرو الخثعمي.

(١٦) وعبدالرحمان بن عقيل، أُمّه أُمّ ولد، قتله عثمان بن خالد بن أسير الجهني، وبشربن حرب الهمداني القانصي، اشتركا في قتله.

(١٧) وعبدالله بن عقيل بن أبي طالب، وأُمّه أُمّ ولد رماه عمرو بن صبيح الصيداوي، فقتله.

(١٨) ومسلم بن عقيل بن أبي طالب، قتل بالكوفة، وأُمّه حبلة أُمّ ولد.

(١٩) وعبدالله بن مسلم بن عقيل، وأُمّه رقيّة بنت عليّ بن أبي طالب، وأُمّها أُمّ ولد، قتله عمرو بن صبيح الصيداوي، ويقال: قتله أسدبن مالك الحضرمي.

(٢٠) ومحمدبن أبي سعيد بن عقيل بن أبي طالب، وأُمّه أُمّ ولد، قتله ابن زهير الأزدي، ولقيطُ بن ياسر الجهني ، اشتركا فيه.

و لما أتى الناسَ بالمدينة مقتلُ الحسين بن عليّ عليهماالسلام، خرجت زينب بنت عقيل بن أبي طالب، وهي تقول:

ماذا تقولون؟ إن قال النبيّ لكم ... ماذا صنعتم وأنتم آخر الأمَمِ

بعترتي أهل بيتي بعد مفتقدي ... منهم أُسارى ومنهم ضُرّجوا بدمِ

---

(١) كذا ظاهر العبارة، وفي إبصار العين: إنّها لمّا تسخى بنفسي...

(٣) كذا في إبصار العين، وكان في الأصل، إلّا أن أكون... .

ما كان هذا جزائي إذ نصحتُ لكم أن تخلفوني بسوءٍ في ذوي رحمي

* * *

[شهداء الأصحاب رضوان الله عليهم]

(٢١) وقتل سليمان، مولى الحسين بن عليّ، قتله سليمان بن عوف الحضرمي.

(٢٢) وقتل منجح، مولى الحسين بن عليّ عليهما السلام، قتله حسان بن بكر الحنظلي.

(٢٣) وقتل قارب الديلمي، مولى الحسين بن عليّ.

(٢٤) وقتل الحارث بن نبهان، مولى حمزة بن عبدالمطلب، أسد الله وأسد رسوله.

(٢٥) وقتل عبدالله بن يقطر، رضيع الحسين بن عليّ، بالكوفة، رمي به من فوق القصر فتكسّر، فقام إليه عبدالملك بن عمير اللخمي[1] فقتله واحتزّ رأسه

وقتل من بني أسد بن خزيمة:

(٢٦) حبيب بن مظاهر، قتله بديل بن صريم الغفقاني، وكان يأخذ البيعة للحسين ابن عليّ.

(٢٧) وأنس بن الحارث، وكانت له صحبة من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

(٢٨) وقيس بن مسهر الصيداوي.

(٢٩) وسليمان بن ربيعة.

(٣٠) ومسلم بن عوسجة السعدي، من بني سعد بن ثعلبة، قتله مسلم بن عبدالله، وعبيدالله بن أبي خشكاره.

وقتل من بني غفّار بن مليل بن ضمرة:

(٣١) عبدالله.

(٣٢) وعبيدالله، ابنا قيس بن أبي عروة.

(٣٣) و[جون بن] حوي، مولى لأبي ذرّ الغفاريّ.

وقتل من بني تميم:

---

(١) قال السماوي: كان عبدالملك هذا قاضي الكوفة وفقيهها، ذَبَحَ عبدالله بمدية، فلمّا عيب عليه! قال: إنّي أردتُ ان اريحَه!؟!

(٣٤) الحُرّ بن يزيد، وكان لحق بالحسين بن عليّ، بَعْدُ.

(٣٥) وشبيب بن عبدالله، من بني نفيل بن دارم.

وقتل من بني سعدبن بكر:

(٣٦) الحجّاج بن بدر.

وقتل من بني تغلب:

(٣٧) قاسط.

(٣٨) وكردوس، ابنازهيربن الحارث.

(٣٩) وكنانة بن عتيق.

(٤٠) والضرغامة بن مالك.

وقتل من قيس بن ثعلبة:

(٤١) (جوين)[1] بن مالك.

(٤٢) وعمرو بن ضبيعة.

وقتل من عبدالقيس، من أهل البصرة:

(٤٣) يزيد بن ثبيط.

(٤٤) وابناه: عبدالله،

(٤٥) وعبيدالله، ابنا يزيد.

(٤٦) وعامربن مسلم.

(٤٧) وسالم مولاه

(٤٨) وسيف بن مالك.

(٤٩) والأدهم بن أُميّة.

وقتل من الأنصار:

(٥٠) عمرو بن قرظة.

(٥١) وعبدالرحمان بن عبد ربّ، من بني سالم بن الخزرج، وكان أميرالمؤمنين عليه السلام ربّاه وعلّمه القرآن.

(٥٢) ونعيم بن العجلان الأنصاري.

(٥٣) وعمران بن كعب الأنصاري.

---

(١) هذا هوالصحيح الذي أثبته الأكثرون في اسم الشهيد لكنّ في الأصل: (خولى) وهو مالم يوجد في أيّ مصدر.

(٥٤) وسعدبن الحارث.

(٥٥) وأخوه: [أبو] الحتوف بن الحارث، وكانا من المحكّمة فلمّا سمعا أصوات النساء والصبيان من آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، حكّما، ثم حملا بأسيافهما، فقاتلا مع الحسين عليه السلام، حتى قتلا، وقد أصابا في أصحاب عمر بن سعد ثلاثة نفرٍ.

وقتل من بني الحارث بن كعب:

(٥٦) الضباب بن عامر.

وقتل من بني خثعم:

(٥٧) عبدالله بن بشر الاكلة.

(٥٨) وسويد بن عمرو بن المطاع، قتله هانئ بن ثبيت الحضرمي.

وقتل:

(٥٩) بكر بن حيّ التيمليّ، من بني تيم الله بن ثعلبة.

(٦٠) وجابر بن الحجّاج، مولى عامر بن نهشل من بني تيم الله.

(٦١) ومسعود بن الحجّاج.

(٦٢) وابنه: عبدالرحمان بن مسعود.

وقتل من عبدالله:

(٦٣) مجمع بن عبدالله.

(٦٤) وعائذ بن مجمع.

وقتل من طـي:

(٦٥) عامر بن حسّان بن شريح بن سعد بن حارثة بن لام.

(٦٦) واميّة بن سعد.

وقتل من مراد:

(٦٧) نافع بن هلال الجملي، وكان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

(٦٨) وجنادة بن الحارث السلماني.

(٦٩) وغلامه: واضح[1] الرومي.

وقتل من بني شيبان بن ثعلبة:

---

(١) كذا الصحيح، وكان في الأصل: وعلامة بن واضح، وهو خطأ.

(٧٠) جبلة بن علي.

وقتل من بني حنيفة:

(٧١) سعيدبن عبدالله.

وقتل من جواب:

(٧٢) جندب بن حجير.

(٧٣) وابنه: حجيربن جندب.

وقتل من صيدا:

(٧٤) عمروبن خالد الصيداوي.

(٧٥) وسعد، مولاه.

وقتل من كلب.

(٧٦) عبدالله بن عمرو بن عياش بن عبد قيس.

(٧٧) وأسلم، مولى لهم.

وقتل من كندة:

(٧٨) الحارث بن امرئ القيس.

(٧٩)ويزيدبن زيدبن المهاصر.

(٨٠) وزاهر، صاحب عمرو بن الحمق، وكان صاحبه حين طلبه معاوية.

وقتل من بجيلة:

(٨١) كثير بن عبدالله الشعبي.

(٨٢) و مهاجربن أوس.

(٨٣) وابن عمّه: سلمان بن مضارب.

وقتل:

(٨٤) النعمان بن عمرو.

(٨٥) والحلاس بن عمرو، الراسبيّان.

وقتل من خرقة جهينة:

(٨٦) مجمع بن زياد.

(٨٧) وعبادبن أبي المهاجر الجهني.

(٨٨) وعقبة بن الصلت.

وقتل من الأزد:

(٨٩) مسلم بن كثير.

(٩٠) والقاسم بن بشر.

(٩١) وزهير بن سليم.

(٩٢) ومولى لأهل شندة يدعى رافعاً.

وقتل من همدان:

(٩٣) أبو ثمامة، عمرو بن عبدالله الصائدي، وكان من أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام، قتله قيس بن عبدالله.

(٩٤) ويزيد بن عبدالله[1] المشرقي.

(٩٥) وحنظلة بن أسعد الشبامي.

(٩٦) و عبدالرحمان بن عبدالله الأرحبي.

(٩٧) و عمّاربن سلامة الدالاني.

(٩٨) و عابس بن أبي شبيب الشاكري.

(٩٩) وشوذب، مولى شاكر، وكان متقدّماً في الشيعة.

(١٠٠) وسيف بن الحارث بن سريع.

(١٠١) ومالك بن عبدالله بن سريع.

(١٠٢) وهمام بن سلمة القانصي.

وارتُثَّ من همدان:

(١٠٣) سواربن حمير الجابري، فمات لستّة أشهر من جراحته.

(١٠٤) و عمروبن عبدالله الجندعي، مات من جراحة كانت به، على رأس سنة.

وقتل:

(١٠٥) هانىء بن عروة المرادي، بالكوفة، قتله عبيدالله بن زياد.

وقتل من حضرموت:

(١٠٦) بشيربن عمر.

(١٠٧) و خرج المهفهاف بن المهنّد الراسبي، من البصرة، حين سمع بخروج الحسين عليه السلام، فسار حتى انتهى الى العسكر بعد قتله فدخل عسكر عمر بن سعد، ثم انتضى سيفه، وقال: «يا أيّها الجند المجنّد، أنا المهفهاف بن المهنّد، أبغي عيال محمد» ثم شدّ

---

(١) قال السماوي: في اسمه و اسم أبيه خلاف، والمعروف أنّه (بريربن خضير).

فيهم.

قال عليّ بن الحسين عليهما السلام: فما رأى الناس منذ بعث الله محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم، فارساً ـ بعد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ قتل بيده ماقتل، فتداعوا عليه خمسة نفر، فاحتوشوه، حتى قتلوه، رحمه الله تعالى.

ولمّا وصلوا الى سرادقات الحسين بن عليّ عليهما السلام أصابوا عليّ بن الحسين عليلاً مدنفاً، ووجدوا الحسن بن الحسن جريحاً، وأُمّه خولة بنت منظور الفزاري، ووجدوا محمدبن عمروبن الحسن بن عليّ غلاماً مراهقاً، فضمّوهم مع العيال، وعافاهم الله تعالى فأنقذهم من القتل.

فلمّا أُتي بهم عبيدالله بن زياد هَمَّ بعليّ بن الحسين، فقال له: إنّ لك بهؤلاء حرمة، فأرسل معهنّ من يكفلهنّ ويحوطهنّ.

فقال: لايكون أحد غيرك، فحملهم جميعاً.

واجتمع أهل الكوفة ونساء همدان حين خرج بهم، فجعلوا يبكون، فقال عليّ بن الحسين: هذا أنتم تبكون! فأخبروني من قتلنا؟!

فلما أُتي بهم مسجد دمشق، أتاهم مروان، فقال للوفد: كيف صنعتم بهم؟!

قالوا: ورد علينا منهم ثمانية عشر رجلاً، فأتينا على آخرهم!

فقال أخوه عبدالرحمان بن الحكم: «حُجِبْتُم عن محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم القيامة، والله لا أُجامعكم أبداً» ثم قام وانصرف.

فلمّا أن دخلوا على يزيد، فقال: إيهٍ، ياعليّ! أجزرتم أنفسكم عبيدأهل العراق؟!

فقال عليّ بن الحسين: (ما أَصابَ مِن مُصِيبةٍ في الأرضِ ولا في أَنفسكم إلّا في كتابٍ، من قبل أَنْ نَبرأَها، إنَّ ذَلِك عَلى الله يَسير).

فقال يزيد: (ما أَصابَكُم من مُصيبةٍ فَبِما كَسَبتْ أَيدِيكُم، ويَعْفُو عن كَثِيرٍ).

ثم أمر بهم فأُدخلوا داراً،فهيّأهم وجهّزهم وأمر بتسريحهم الى المدينة.

وكان أهل المدينة يسمعون نَوْحَ الجنّ على الحسين بن عليّ عليهما السلام حين أُصيب، وجنيّةٌ تقول:

ألا يـا عينُ فـاحتفلي بجهـدِ ... ومن يبكي على الشهداءِ بعدي

عـلى رَهْطٍ تقـودُهم المنـايـا ... الى مـتجـبّـرٍ في مُـلك عـبـدِ[1]

---

(١) نقلنا الرواية بكاملها عن (الأمالي الخميسيّة للمرشد بالله): ج ١ ص ١٧٠ ـ ١٧٣، طبعة عالم الكتب، بيروت.

المصادر والمراجع:

١ـ إبصار العين في أنصار الحسين عليه السلام، للشيخ محمد السماوي نشر مكتبة بصيرتي ـ قم.

٢ـ الإرشاد إلى أئمّة العباد، للشيخ المفيد، محمد بن محمدبن النعمان البغدادي (ت ٤١٣)، المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨٢.

٣ـ الأمالي، للشيخ المفيد، تحقيق الحسين استادولي، منشورات جامعة المدرّسين ـ قم ١٤٠٣.

٤ـ الأمالي الخميسيّة، للمرشد بالله يحيى بن الحسين (ت ٤٧٩) طبع عالم الكتب ـ بيروت.

٥ـ الأنساب، لأبي سعيد عبدالكريم السمعاني (ت ٥٤٢)، طبع باعتناء مرجليوث، أُوفست المثنّى ـ بغداد.

٦ـ الأوائل، للشيخ محمد تقي ، طبع دانشگاه طهران ـ ١٣٦٣ ش.

٧ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أحمد بن عليّ بن ثابت، مطبعة السعادة ـ القاهرة.

٨ـ تاريخ دمشق ـ ترجمة الإمام عليّ عليه السلام، لابن عساكر عليّ بن هبة الله ( )، تحقيق الشيخ محمد باقر محمودي.

٩ـ التحف شرح الزلف، للسيّد مجد الدين بن منصور الحسيني المؤيدي.

١٠ـ تدريب الراوي، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١) تحقيق عبد الوهّاب عبداللّطيف، الطبعة الأُولى، نشر المكتبة العلميّة بالمدينة المنوّرة ـ ١٣٧٩.

١١ـ تذكرة الحفّاظ، للحافظ الذهبي، طبع دائرة المعارف العثمانية أُوفست الأعلمي ـ بيروت.

١٢ـ تفسير الحبري، للحسين بن الحكم بن مسلم الكوفي (ت ٢٨٦)، تحقيق السيّد محمد الرضا الحسيني الجلالي، الطبعة الأُولى، مطبعة أسعد بغداد ١٣٩٨.

١٣ـ تفسير فرات الكوفي، لأبي القاسم فرات بن إبراهيم الكوفي (القرن الرابع) طبع المطبعة الحيدرية ـ النجف.

١٤ـ تنقيح المقال في أحوال الرجال، للشيخ عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١) المطبعة المرتضويّة ـ النجف ١٣٥٢.

١٥ـ تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي محمدبن الحسن (ت ٤٦٠).

١٦ـ ثورة زيد بن عليّ، لناجي حسن، مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٨٦.
١٧ـ الجامع في الأصول، للشيخ موسى الزنجاني (ت ١٣٩٩)، الجزء الأوّل طبع بالمطبعة ـ قم. والجزء الثاني مصوّر عن خطّ المؤلّف رحمه الله.
١٨ـ الرجال، للبرقي أحمدبن أبي عبدالله (القرن الثالث)، تحقيق السيّد كاظم الموسوي، طبع دانشگاه طهران ١٣٨٣.
١٩ـ رجال ابن داود، للحسن بن داود تقيّ الدين الحلّي (ت بعد ٧٠٧)، تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله، المطبعة الحيدريّة النجف ١٣٩٢.
٢٠ـ رجال الطوسي، للشيخ الطوسي، تحقيق السيّد محمد صادق بحرالعلوم ـ الطبعة الأولى ـ المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨١.
٢١ـ رجال العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٤) الطبعة الثانية ـ المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨١.
٢٢ـ رجال الكشّي، إختيار الشيخ الطوسي، من كتاب (معرفة الناقلين للكشّي) تحقيق حسن مصطفوي، طبع دانشگاه مشهد ١٣٤٨ ش.
٢٣ـ سنن الدارقطني، لأبي الحسن عليّ بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق السيّد عبدالله هاشم يماني المدني، طبع دارالمحاسن ـ القاهرة ١٣٨٦.
٢٤ـ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، للحافظ عبيدالله بن عبدالله الحاكم الحسكاني (القرن الخامس)، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، منشورات مؤسّسة الاعلمي ـ بيروت ١٣٩٣.
٢٥ـ الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، طبع ليدن، أُوربا
٢٦ـ الغيبة، للشيخ الطوسي، طبع مكتبة الصادق ـ النجف ١٣٨٤.
٢٧ـ فضل زيارة الحسين عليه السلام، للشريف العلوي محمدبن عليّ الكوفي (ت ٤٤٥)، تقديم السيّد عبدالعزيز الطباطبائي، منشورات مكتبة السيّد المرعشي ـ قم ١٤٠٤.
٢٨ـ الفهرست، للشيخ الطوسي، تحقيق السيّد محمد صادق بحرالعلوم المطبعة الحيدريّة ـ النجف ١٣٨٠.
٢٩ـ الفهرست، لابن النديم محمد بن اسحاق الورّاق، تحقيق رضا تجدّد، طبع طهران.
٣٠ـ قواعد في علوم الحديث، للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق

عبدالفتّاح أبوغدّة، منشورات مكتب المطبوعات الاسلاميّة ـ حلب الطبعة الثالثة ١٣٩٢.
٣١ـ الكافي، للشيخ الكليني محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩)، المطبعة الاسلاميّة طهران.
٣٢ـ كامل الزيارات، لجعفر بن محمد بن قولويه القمي (ت ٣٦٧)، تحقيق الشيخ عبدالحسين الأميني النجفي، المطبعة المرتضويّة ـ النجف ١٣٥٦.
٣٣ـ كشف الغمّة في معرفة الأئمّة، علي بن عيسى أبي الحسن الأربلي، المطبعة العلميّة ـ قم ١٣٨١.
٣٤ـ كفاية الطالب، للكنجي، تحقيق محمد هادي الأميني، المطبعة الحيدريّة ـ النجف.
٣٥ـ الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمّي، طبع صيدا، أُوفست مكتبة بيدار ـ قم.
٣٦ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، طبع دارالمعارف العثمانيّة حيدرآباد، أُوفست مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت.
٣٧ـ مجمع الرجال، للشيخ عناية الله القهباني (القرن الحادي عشر)، تحقيق السيّد ضياء الدين العلّامة الإصفهاني، طبع إصفهان ١٣٨٧.
٣٨ـ معجم الثقات، للشيخ أبي طالب التجليل التبريزي، منشورات جامعة المدرّسين ـ قم ١٤٠٥.
٣٩ـ معجم رجال الحديث، للسيّد أبي القاسم الخوئي (دام ظلّه) ـ الطبعة الأُولى.
٤٠ـ مقاتل الطالبيّين، لأبي الفرج عليّ بن الحسين الإصفهاني (ت ٣٥٦)، تحقيق السيّد صقر ـ القاهرة ١٣٦٨.
٤١ـ المقالات والفرق، للشيخ سعد بن عبدالله الأشعري القمّي (ت ٣٠١)، تحقيق الدكتور محمد جواد مشكور ـ مطبعة حيدري ـ طهران ١٦٩٣.
٤٢ـ مناقب عليّ بن أبي طالب، لابن المغازلي عليّ بن محمد الحلابي الواسطي (ت ٤٨٣)، المطبعة الإسلاميّة ـ طهران ١٣٩٤.
٤٣ـ النابس في القرن الخامس، للشيخ آقا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩) ـ الأوّل من طبقات أعلام الشيعة ـ دارالكتاب العربي بيروت ١٣٩٠.
٤٤ـ نقد الرجال، للسيّد مصطفى التفريشي ( ) طبع إيران ـ على الحجر.
٤٥ـ نوابغ الرواة، للشيخ آقا بزرگ الطهراني ـ الثاني من طبقات أعلام الشيعة ـ دارالكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩١.

رسالة نزهة الألباب

بسمه تعالى
السيّد مهدي بن السيّد حسن بن السيّد أحمد القزويني النجفي الحلي

من العلماء المعتمدين، صاحب تحقيقات أنيقة وتدقيقات رشيقة في الفقه والأُصول، والمعقول والمنقول، والأدب والتفسير، كان رحمه الله آية في الحفظ والذكاء لايكاد ينسى ما سمعه أو رآه، من منثور أو منظوم على حدّ تعبير صاحب «أعيان الشيعة»[1].

قرأ في النجف على جماعة من علماء العرب والفرس، ذكره الشيخ النوري (قدّس سرّه) في مشايخ إجازته بالتعظيم والتبجيل، و بعبارات رائقة، ثمّ ذكر أنّه ورث العلم والعمل عن عمّه الأجلّ الأكمل السيد باقر القزويني، صاحب سرّ خاله الطود الأشمّ والسيّد الأعظم بحرالعلوم، وكان عمّه أدّبه وربّاه وأطلعه على الخفايا والأسرار... إلى آخره[2].

ومن مناقبه استبصار طوائف كثيرة من الأعراب، من داخل الحلّة وأطرافها ببركة دعوته، فصاروا مخلصين موالين لأولياء الله و معادين لأعداء الله.

قال في «الفوائد الرضويّة»: سيّد الفقهاء الكاملين و سند العلماء الراسخين، أفضل المتأخرين وأكمل المتبحّرين، نادرة لخلف وبقيّة السلف المؤيّد بالألطاف الجليّة والخفيّة... إلى آخره[3].

له كتب كثيرة تربو على خمسين مصنّف، في الفقه والأُصول، والكلام والتفسير، والحديث والحكمة، والأخلاق والأدب.

توفّي رحمه الله في الثاني عشر من ربيع الأوّل سنة ١٣٠٠، قبل الوصول إلى السماوة بخمس فراسخ تقريباً، وقد ظهر منه عند الإحتضار من قوّة الإيمان والطمأنينة، والإقبال واليقين الثابت مايقضي منه العجب[4].

---

(١) أعيان الشيعة ١٠/١٤٥ طبعة بيروت.

(٢) مستدرك الوسائل ٣/٤٠٠.

(٣) الفوائد الرضوّية ٦٧٤.

(٤) مستدرك الوسائل ٣/٤٠٠. و ذكر السيّد محسن الأمين تاريخ وفاته ١٨ ربيع الأوّل.

التعريف بالكتاب:

من جملة ما ألّف (قدّس سرّه) شرح الحديث المعروف بحديث «ابن طاب» وسيأتي أصل الحديث في الرسالة، ونظم السيّد بحرالعلوم البروجردي (قدّس سرّه) في منظومته:

ومشي خير الخلق بابن طاب يفتـح منـه أكـثر الأبـواب

فهي رسالة وجيزة، تحتوى على نكات دقيقة، وباعتبار أنّ لفظ الكثرة في لسان الأخبار يحمل على الثمانين[1] استخرج فيها ثمانين باباً، واحداً وأربعين في الأُصول وتسعاً وثلاثين في الفروع، ولابدّ قبل تقديم هذا السفر الجليل من التنبيه على أُمور:

أوّلاً: إنّي لم أعثر على هذا الحديث في المجاميع الحديثيّة من الخاصّة والعامّة إلّا في «الفقيه»، نعم ورد بعض النصوص ولكن بألفاظ أُخر و في غير الصلاة.

ثانياً: الرواية المذكوزة في «الفقيه» مرسلة لم يعتمدها الأصحاب قدّس الله أسرارهم.

ثالثاً: يحتمل أن يكون ذيل الرواية ـ وقال الصادق (عليه السلام) ـ مصحّفة من الصدوق وزيدت عليها (عليه السلام)، وعزّى هذا الإحتمال أحد المحقّقين إلى قول مجهول.

وعليه تكون الرواية ضعيفة السند أصلاً وفرعاً، إلّا أنّ الظاهر كان مقصود المؤلّف (قدّس سرّه) بيان كيفيّة التدقيق في الروايات، وحملها على الوجوه المختلفة، واستخراج الأقوال المتعدّدة منها، وعلى أيّ حال جزاهم الله أحسن ما يجزي المحسنين فهو خير موفّق ومعين.

الشيخ جوادالروحاني

---

(١) في رواية عن أبي عبدالله (عليه السلام) أنّه قال: في رجل نذر أن يتصدق بمال كثير، فقال: الكثير ثمانون فمازاد، لقول الله تبارك و تعالى: «لقد نصركم الله في مواطن كثيرة» وكانت ثمانين موطنا. معاني الأخبار ٢١٨ باب معنى الكثير من المال.

رسالة نزهة الألباب في شرح حديث ابن طاب

للسيد مهدي القزويني رحمه‌الله

بسم‌الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي فتح أبواب الهداية إلى الرشاد، وجنّبنا سبل الغواية والفساد، وألهمنا ردّ الفروع إلى الأصول، وهدانا إلى معرفة الدليل والمدلول، وصلّى‌الله على نبيّه الهادي إلى سبيله بالقول والعمل، المعصوم بفعله وقوله عن الخطأ والزلل، وآله أبواب مدينة علمه، وأدلّة شرعه وحكمه.

وبعد، فيقول الراجي عفو ربّه الغني، محمد حسن المدعو بمهدي الحسيني الشهير بالقزويني: هذه رسالة وجيزة، و عجالة عزيزة شرحت بها الحديث المعروف بحديث ابن طاب، أسأل الله أن يلهمنا الهداية إلى الصواب، وسمّيتها «نزهة الألباب في شرح حديث ابن طاب».[1]

فأقول وبالله التوفيق:

روى الصدوق رحمه‌الله في كتاب «من لايحضره الفقيه»[2] مرسلاً عن الصادق (عليه‌السلام»، أنّ رسول‌الله (صلّى‌الله عليه وآله) رأى نخامة في المسجد وهو في الصلاة فمشى بعرجون من عراجين ابن طاب فحكّها ثمّ رجع القهقرى فبنى على صلاته.

وقال الصادق (عليه‌السلام): وهذا يفتح من الصلاة أبواباً كثيرة، وقد نظم هذا المعنى خالي العلّامة الطباطبائي في منظومته فقال:

ومشي خيرالخلق بابن طاب يفتح منه (أكثر الأبواب)[3]

---

(١) نقل ابن منظور عن الجوهري في صحاحه، وابن الأثير في نهايته أنّ ابن طاب اسم لنوع من نخل المدينة المنوّرة (لسان العرب - طيب)

(٢) الفقيه، الباب ٤٢ (القبلة) الحديث ٩

(٣) في نسخة: ألف ألف باب

ولا إشكال في أنّ فعل النبيّ (صلّى الله عليه وآله) هذا الفعل الخاص كسائر الأفعال النبويّة المعصوميّة في الحجيّة، وتأكّد الفعل بقول الصادق ممّا ينزله منزلة الأدلّة القوليّة في الدلالات اللفظية على الأحكام الشرعيّة، من حيثيّة الخصوص والعموم، والإطلاق والتقييد، والنصوصيّة والظهور، وغيرها، والكلام يقع في فتح الأبواب أمّا في الأُصول أو الفروع في مقامين:

المقام الأوّل: في الأُصول، وفيه أبواب:

الباب الأوّل: يفهم منه أنّه لا إشكال في حجّية فعل النبيّ صلّى الله عليه وآله كقوله وتقريره مطلقاً ولو تعلّق بالأُمور العاديّة كالأكل والشرب، بناء على عدم خلوّ فعله عن الرجحانية و عدم جواز تركه الأولى كغيره من أُولي العزم، أو في خصوص الأحكام الشرعية ممّا كان الفعل الصادر منه كاشفاً عن الأوامر والنواهي التكليفية من حيثية خاصّة في الأفعال الطبيعية والأمور العادية، كمداومته على فعل مخصوص مطلقاً، أو في زمان خاص، أو في غيرها من الأفعال مما علم وجهه لنفسه أو لغيره، أو لم يعلم وداربين كونه لنفسه أو لغيره، أو علم ولو بالدليل العام شموله لغيره، سواء قلنا بوجوبه أو باستحبابه أو بإباحته لعموم مادلّ على وجوب طاعته واتّباعه، بعد ثبوت عصمته وعموم رسالته من آية أو رواية، أو دليل عقلي عام أو خاص أو إجماع أو ضرورة.

الباب الثاني: يفتح من هذا الفعل أنّ كلّ من كان فعله نظير فعله (صلّى الله عليه وآله)، كفعل واحد من أهل العصمة والأئمّة الطاهرين (عليهم السلام) تجب طاعته واتّباعه والتأسّي به على النحو السابق، لعموم مادلّ على اقتران طاعته بطاعته، و موالاته، ومعصيته بمعصيته من آية أو رواية أو إجماع أو عقل أو ضرورة.

الباب الثالث: قد ذكر الأُصوليّون أنّ حكايات الأحوال إذاتطرّقها الإحتمال كساها ثوب الإجمال، وسقط بها الإستدلال، وقد ذكروا أنّ مورد هذه القاعدة غير قاعدة ترك الإستفصال و ترك التفصيل، في استفادة العموم الوضعي إن ألحقنا المركبات بالمفردات في الوضع أو الشمول العرفي، أو الحكمي أو العموم الاطلاقي مطلقاً، أو فيما ليس له فرد ظاهر، وإنّ مورد ترك الإستفصال عقيب السؤال، ومورد ترك التفصيل في ابتداء المقام من غير سؤال.

وأمّا مورد هذه القاعدة، فإمّا أن يكون بالنسبة إلى نقل فعل المعصوم سواء علم وجهه كما لو أخذ مالاً من مسلم بإقرار أو شاهد ويمين، أو برد اليمين على المدّعي، أو لم يعلم وجهه كما لو أُخذ المال ولم يعلم وجهه، وقد ذكروا في هذه الصورة أنّه لايجوز التعدّي إلّا أن يثبت بدليل خارج، كما لو دلّ الدليل على أنّه كلّما جازت فيه شهادة النساء، منفردات أو منضمّات يجوز أخذه بالشاهد واليمين أو بالعكس.

وكما دلّ الدليل على أنّ اليمين المردودة بمنزلة الإقرار أو البيّنة، أو حكم وضعي و سبب من الأسباب العامّة في إثبات الحقّ كالبيّنة، أو يكون مورد الحكاية نقل حكمه في قصّته أو مادّة مخصوصة، يجوز وقوعها على وجوه محتملة وعلى كيفيّات مختلفة يختلف باختلافها الحكم من دون سبق سؤال، وهذه يقال لها قضايا الأحوال وقد ذكروا أنّه لا عموم فيها لاحتمال الإقتصار على المادّة المخصوصة فيكون في غيرها مجمل الحكم، فلايصحّ بها الإستدلال مالم يفهم التعدّي بالأولويّة، أو بالعلّة المنصوصة أو بالقطع بالغاء الفارق من إجماع أو عقل كما في قضيّة الأعرابي[1].

ومن هذا القبيل مشيه (صلّى الله عليه وآله) في الصلاة، فإنّه نقل فعل من أفعاله في مادّة مخصوصة معلومة الوجه، وهو استحباب إزالة النخامة وترك الواجب لأجله، ولايعم إلّا في صورة أفضليّة المستحب على الواجب، وهو نادر الفرض والوقوع في الأحكام الشرعيّة كأفضليّة السلام مع استحبابه على ردّه مع وجوبه، وموجب القاعدة يقتضي الإقتصار على مورد الحكاية، إلّا [أنّ][2] قوله (عليه السلام) يفتح منه أبواباً كثيرة، كالنصّ على إرادة العموم و بيان الإجمال الثابت بالإحتمال.

فإن كان المقصود منه بيان النصّ على القاعدة، كان دليلاً على إصالة العموم في حكاية لأحوال وجعل الأفعال في ذلك كالأقوال، ولم يفرّق بين قاعدة ترك التفصيل أو الإستفصال، ورفع المنافاة بين القاعدتين بذلك وأنّهما من باب واحد، فلاحاجة إلى الفرق بينهما كما ذكر الأصوليّون بما عرفت.

وإن كان ذلك منه بياناً لعموم هذا الفعل بخصوصه، وعدم اقتصاره على مورده كانت الرواية دليلاً لجملة من الأحكام الشرعيّة في غير مورد الفعل، كالتعدّي من المشي إلى غيره، ومن

---

(١) عن أبي جعفر (ع): أنّ رجلاً أتى النبيّ(ص) فقال: هلكت وأهلكت، فقال(ص): و ما أهلكك؟، فقال: أتيت امرأتي في شهر رمضان وأنا صائم، فقال النبيّ(ص): إعتق رقبة قال:....الخ (الفقيه ٢: ٣٠٩/٧٢ حيث استفادوا عدم الخصوصيّة في كونه أعرابيّاً ولا في كون المرأة أهلاً له.

(٢) الزيادة لاستقامة المعنى.

الصلاة إلى غير الصلاة، وإلى غير النخامة وإلى المسح بغير الرداء، ومن المسح إلى الغسل، أوالحك، أو قطع الجذع أو هدمه، أو نحو ذلك ممّا سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في الأبواب الفرعيّة، ممّا يستلزم منه الفعل الكثير في الصلاة والحكم بعدم إبطاله لذلك.

الباب الرابع: يستفاد من الرواية والحكاية أنّ النصّ على إرادة العموم مع عدم ذكر علّته بالخصوص لإرادة العموم، فيلحق هذا الباب بالقياس المنصوص العلّة في الحجّية إن لم يكن أتمّ بأولويّة الحجّية، فإنّ قوله (عليه السلام) يفتح منه أبواباً كثيرة، دليل على جواز التعدّي وعدم الإقتصار على مورد الحكاية.

الباب الخامس: أنّ الرواية تدلّ على أنّ الأمر بالشيء على جهة الإستحباب، كالأمر بإزالة النخامة عن المسجد يدلّ على كراهة ضدّه، وهو محلّ الخلاف بين الأُصوليّن مع احتمال المناقشة في وجه الإستدلال، فتدبّر.

الباب السادس: إنّ الرواية تدلّ بالأولويّة على أنّ الأمر بالشيء على جهة الإيجاب يدلّ على النهي عن ضدّه الخاصّ كالأمر بإزالة النجاسة فإنّه يوجب النهي عن الصلاة وهو محطّ الخلاف بين المحقّقين، والأقوى العدم.

الباب السابع: إنّ الرواية تدلّ على أنّ ترك الضدّ الخاص مقدّمة لفعل الضدّ، لا أنّه من المقارنات وإلّا لما ترك الواجب من الصلاة مع كراهة فعله بالنظر إلى استحباب إزالة النخامة.

الباب الثامن: إنّ الرواية تدلّ على عدم جواز الأمر الإيجاني مع النهي على سبيل الكراهة، وينبغي التأويل فيما دلّ على كراهة العبادة في موارد مخصوصة.

الباب التاسع: إنّ الرواية تدلّ بطريق الأولويّة على عدم جواز اجتماع الأمر الإيجابي والنهي التحريمي، وإن كان من جهتين مختلفتين كما هو محلّ الكلام بين الأُصوليّين.

الباب العاشر: إنّ الرواية تدلّ على اقتضاء التبعيّة للفساد.

الباب الحادي عشر: إنّ الرواية تدلّ بطريق الأولويّة على اقتضاء النواهي الأصليّة للفساد، كما هو محلّ النظر بين الأُصوليّين.

الباب الثاني عشر: إنّ الرواية تدلّ على عدم جواز اجتماع الواجب التوصّلي مع الكراهة الشرعيّة.

الباب الثالث عشر: إنّ الرواية تدلّ بطريق الأولويّة على عدم اجتماع الواجب مع الحرام.

الباب الرابع عشر: إنّ الرواية تدلّ على أنّه لو تعارض فعل الواجب الغيري مع الإستحباب النفسي يقدّم الإستجاب، كترك الإستقرار مع إزالة النخامة.

الباب الخامس عشر: إنّ الرواية تدلّ على أنّه لو تعارض الواجب الشرطي مع الإستحباب التعبّدي، يقدم الإستحباب لما عرفت في فرض المسألة.

الباب السادس عشر: إنّ الرواية تدلّ على حجّية الأفعال وقرائن الأحوال، كدلالة الأقوال باعتبار التنصيص من الإمام بفتح الأبواب التي لا يعقل فتحها و تعدّدها إلّا بذلك.

الباب السابع عشر: إنّ الرواية تدلّ بطريق الأولويّة على عموم حجّية دلالة الأفعال والألفاظ بما عرفت.

الباب الثامن عشر: إنّ الرواية تدلّ على عموم حجّية الدلالات بأنواع أقسامها، من الدلالة المطابقيّة والتضمنيّة ودلالات الإشارة والإقتضاء.

الباب التاسع عشر: إنّ الرواية تدلّ على حجّية مفهوم الأولويّة كما تدلّ على حجّية منصوص العلّة من القياس.

الباب العشرون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ حجّية باب الدلالة من الظنّ لا التعبد، كما هو قضيّة الفتح.

الباب الحادي والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على حجّية الدلالة من باب الظنّ الشخصي مع احتمال العكس.

الباب الثاني والعشرون: إنّ الرواية يمكن ان يستفاد منها أنّ حجّية دلالة الأفعال من باب ظنّ الإرادة لا الدلالة، لخفاء جهة الدلالة فيها والأقرب أنّ دلالة الأفعال دلالة عقلّية وقد تكون طبيعيّة، كما لو كان الفعل من الأُمور العاديّة، إلّا إذا خرج بالمداومة والإقتصار على كيفيّة خاصّة أو كميّة خاصة، بحيث يكون المقصور من وقوعه أمر آخر، كاستحباب كثرة مضغ الطعام أو لعق الأصابع أو نحوها.

الباب الثالث والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على مشروعيّة الإجتهاد والأمر به، كما هو قضيّة فتح الأبواب، لتنزيل الجملة الخبريّة مقام الطلب في تأكّد الوجوب.

الباب الرابع والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على اعتبار ظنّ المجتهد و حجّيته بقضيّة الأمر بفتح الأبواب المستفاد من الجملة الخبريّة، و به يجب الخروج عمّا دلّ على حرمة الظنّ والعمل به، من آية أو رواية أو أصل، مضافاً إلى غيرها ممّا دلّ على حجّية الظنّ مطلقاً، أو حجّية ظنّ المجتهد خاصّة.

الباب الخامس والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على فتح باب الظنّ في الأدلّة الشرعيّة، **حجّية الظنّ الناشئ** منها بدلالة جعل الجملة الفعليّة خبراً عن المشي، ودلالة الأمر بالفتح المستنبط من الجملة الخبريّة.

الباب السادس والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على فتح باب الظنّ في مدارك الأحكام، كالأحكام لقضيّة الأمر بفتح الأبواب المتعدّدة، فلايشترط في حجّية المدرك القطع بالحجّية، ويحتمل العكس لحصر اعتبار الظنّ فيما علم كونه مُدركاً كفعله (صلّى الله عليه وآله) ولعلّ الأخير أظهر.

الباب السابع والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ حجيّة الأدلّة الشرعيّة من باب الظنّ لا السبب، والتعبّد للأمر بالفتح العا[1] بعد حصر المدرك في مدلول الدليل.

الباب الثامن والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ حجيّة الأدلّة من باب الظنّ الشخصي لا النوعي للأمر بالفتح بالبناء على الفعل المجهول، ويحتمل العكس لتعليق الحكم على الدليل الخامس، وهو المشي المعلوم الحجّية لكونه أحد أفعاله (صلّى الله عليه وآله).

الباب التاسع والعشرون: إنّ الرواية تدلّ على وجوب الإجتهاد على الكفاية بقرينة البناء على المجهول[2] الفتح على التقليل وعلى من له شأنيّة الفتح.

الباب الثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على عدم جواز التجزّي في الإجتهاد لعدم قابليّته لفتح الأبواب المتعدّدة.

الباب الحادي والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على عدم تجزّي الإجتهاد في أُصول العقائد، لاشتراط القطع فيها واليقين، وهو واحد لاتعدّد فيه.

الباب الثاني والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ الصلاة كغيرها من أسماء العبادات، اسم للاعمّ من الصحيح والفاسد لعدم حصر الموضوع له.

الباب الثالث و الثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على إجمال الصلاة كسائر العبادات، وإنّ ماشكّ في شرطيّته أو جزئيّته أو مانعيّته شرط أو جزء أو مانع، إذ لايتمّ الفتح في ذلك بذلك.

---

(١) كذا في نسخة الأصل

(٢) الظاهر أن هنا سقط في الكلام ولعله من سهوالناسخ

الباب الرابع والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ مقدّمة المستحب مستحّبة، بناء على أنّ ترك الضدّ مقدّمة لفعل الآخر.

الباب الخامس والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ بطريق الأولويّة أنّ مالايتمّ الواجب المطلق إلاّ به واجب.

الباب السادس والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ مفهوم اللقب غير حجّة إذ لايلزم من المشي في الصلاة عدم الفتح في غيرها من العبادات أو الأصول أو العقائد.

الباب السابع والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على عدم جواز فعل العبث من المعصوم، وإنّما الحامل له على المشي وجوب البيان عليه (عليه السلام).

الباب الثامن والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ فعله (عليه السلام) معلّل بالأغراض.

الباب التاسع والثلاثون: إنّ الرواية تدلّ على أنّ الحسن والقبح عقليّان.

الباب الأربعون: إنّ الرواية تدلّ على عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولو في غير الواجب والحرام من الأحكام، وإلاّ لما مشى إلى إزالة النخامة في أثناء الصلاة.

الباب الواحد والأربعون: أنّ الرواية تدلّ بالأولويّة على عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة في الواجب والحرام من الأحكام.

المقام الثاني في الأبواب الفرعيّة، وفيه أيضاً أبواب:

الباب الأوّل: إنّ الرواية تدلّ على استحباب إزالة النخامة عن المسجد. أمّا بناءً على حمل فعله (صلّى الله عليه وآله) على الرجحانيّة مع عدم العلم بالوجه لأصالة البراءة من الوجوب فظاهر، أو لمعلوميّة الوجه من غير هذا الدليل، وإلاّ فالأصل في كل ما علمت إرادته من الشارع[1] أن يكون أمراً، والأمر بصدوره من العالي ولو بالفعل يقتضي الإيجاب.

الباب الثاني: الظاهر تعدّي الإستحباب إلى إزالة النخامة عن أرض المسجد وجداره وسقفه ولايختصّ ذلك بالجذع.

الباب الثالث: الظاهر عدم الفرق في ذلك بين النخامة والدماغيّة.

١ـ في نسخة: للشارع

الباب الرابع: الظاهر الفرق بين إزالة النخامة والبصاق.

الباب الخامس: تعدّي الحكم بالحكّ بالعرجون إلى المسح باليد ونحوها من أجزاء البدن أو بالرداء لوكانت رطبة.

الباب السادس: تعدّي الحكم من الحكّ إلى الغسل.

الباب السابع: تعدّي الحكم من الحكّ بالعرجون إلى غيره من الآلات كما لو كانت يابسة.

الباب الثامن: تعدّي الحكم من الحكّ إلى الدفن بالتراب كما لو كانت في أرض المسجد.

الباب التاسع: تعدّي الحكم في جميع ذلك من الجذع إلى فراش المسجد وحصيره.

الباب العاشر: تعدّي الحكم من المشي الى الانحناء للإزالة لو توقّف على ذلك.

الباب الحادي عشر: تعدّي الحكم من المشي [إلى][1] الإنحناء للإزالة لو توقّف على ذلك[2].

الباب الثاني عشر: تعدّي الحكم من المشي إلى الجلوس لو توقّف على ذلك.

الباب الثالث عشر: تعدّي الحكم من رؤية النخامة إلى السماع بها من شهادة العدلين أو خبر العدل.

الباب الرابع عشر: تعدّي الحكم من الصلاة الواجبة إلى المستحبّة.

الباب الخامس عشر: تعدّي الحكم من الجماعة إلى الفرادى بالأولويّة.

الباب السادس عشر: تعدّي الحكم من الصلاة إلى الطواف لو رأى ذلك في أثنائه في جواز المشي من محلّ الطواف للإزالة والبناء عليه من محلّه، لإلغاء الفارق أو لعموم قوله (عليه السلام): الطواف بالبيت صلاة[3].

الباب السابع عشر: تعدّي الحكم من المسجد إلى قبر النبيّ (صلّى الله عليه وآله) والمشاهد المشرّفة و غيبة صاحب الأمر (روحي له الفداء) لمشاركتها للمساجد في أكثر الأحكام، إلّا ماخرج بالدليل أو لكونها مساجد في المعنى مضافاً تعليل بناء المسجد، إمّا على قبر معصوم، أو رشة من دم شهيد وعموم قوله تعالى: «في بيوت أذن الله أن ترفع».

---

(١) الزيادة ليستقيم المعنى

(٢) في هامش المخطوط: هكذا في نسخة الأصل، ولعل الإشتباه من الكاتب وإلّا فهذا تكرار الباب السابق.

(٣) النسائي ٥: ٢٢٢ باب إباحة الكلام في الطواف

الباب الثامن عشر: في احتمال تعدّي ذلك إلى قبور الشهداء والعلماء وأصحاب الأئمّة و جهان.

الباب التاسع عشر: من إزالة النخامة إلى إزالة النجاسة بطريق الأولويّة، وفي تعيين قطع الصلاة لذلك، أو تعيين المشي وإزالتها مع عدم الإتيان بالمنافي غير ترك الإستقرار والإعتماد على القدمين، أو التخيير، أو عدم الوجوب طلقاً وجوه مبنيّة على أن الأمر بالشي هل يقتضي النهي عن ضدّه الخاص أم لا، و على الأوّل فهل النواهي التبعيّة تدلّ على الفساد أم لا، فعلى الأولّين يحتمل وجوب القطع، ويحتمل وجوب تعيين المشي، لدوران الحكم بين ترك الواجب النفسي والواجب الغيري، ولاشكّ في ترجيح الأخير مع إشعار الرواية بتعيينه مضافاً إلى عموم النهي عن الإبطال، ويحتمل التخير للأصل، وعلى الأخيرين الأخير.

الباب العشر ون: تدلّ على جواز ترك الإستقرار لذلك أخذاً بإطلاق الفعل بناءً على عمومه كالقول مع احتمال العدم، وكون المشي في غير محلّ الوجوب من القراءة و التكبير الاحرام أو الركوع أو نحو ذلك.

الباب الحادي والعشرون: تدلّ الرواية على جواز ترك الإعتماد، بقرينة المشي الغالب فيها الإعتماد على قدم بعد أُخرى، مع احتمال العدم، والإتيان به على وجه لاينا في ذلك.

الباب الثاني والعشرون: تدلّ الرواية على جواز الإنحناء اختياراً لتناول العصا للشيخ و نحوه، لانحناء النبيّ لتناول العرجون.

الباب الثالث والعشرون: تدلّ الرواية على جواز الإنحناء لقتل العقرب والحيّة أو تناول الصبي أو نحوه ممّا لاتمحو صورة الصلاة من الفعل القليل.

الباب الرابع والعشرون: تدلّ الرواية على أنّ الإنحناء بغير قصد الركوع لايوجب الزيادة في محلّ الركوع وعدمه مع احتمال العدم، لاحتمال عدم تجاوزه إلى محل الركوع.

الباب الخامس والعشرون: تدلّ الرواية على جواز المشي في محلّ الضرورة بطريق أولى.

الباب السادس والعشرون: على وجوب تعيينه في الأراضي المغصوبة في أثناء الصلاة مع عدم العلم بالغصبيّة ابتداء، وجوازه ابتداء مع ضيق الوقت لسقوط التكليف بالواجب مع توقف الإتيان به على بعض الشروط الإختياريّة.

الباب السابع والعشرون: تدلّ الرواية على جواز الفعل الكثير في الصلاة بقرينة المشي والحكّ التوقّف على ذلك، وفي الإقتصار على مورد النصّ وجواز التعدّي إلى غيره وجهان،أقواهماالأوّل مع احتمال كون ذلك من الفعل القليل فلا استثناء مطلقاً.

الباب الثامن والعشرون: يحتمل جوازالقراءة مع المشي لإزالة النخامة أو النجاسة، ويحتمل تعيين السكوت لفوات الإستقرار الذي هو شرط فيها وإطلاق الحكاية يعطي الأوّل والأحوط الأخير.

الباب التاسع والعشرون: قوله (عليه السلام) فبنى على صلاته يفهم منه تعيين السكوت حال المشي، كما هو المطابق لفتاوى الأصحاب والنصوص.

الباب الثلاثون: يفهم من قوله (عليه السلام) رجع القهقرى عدم جواز الإخلال بالإستقلال لذلك.

الباب الحادي والثلاثون: يفهم منه عدم جواز الإلتفات في الصلاة مطلقاً ولو بالوجه وحده أخذاً بالإطلاق.

الباب الثاني والثلاثون: قد يفهم من الرواية بقرينة الرجوع تعيين وجوب إتمام الصلاة في المكان المخصوص فيه ابتداء، وتعيين العود إليه لو انتقل لعذر بعد زواله وهو مشكل، والأقرب أنّ العود والرجوع إنّما هو لانضمام الجماعة وعدم جواز تباعد الإمام في الأثناء عن المأمومين، كما لايجوز تباعد المأموم و وجوب الإلتحاق بالصفّ كما هو مورد النصّ والفتوى، مع احتمال ذلك لإطلاق الحكاية في كونه منفرداً أو اماماً، مع احتمال أن يتعيّن عليه إتمام الصلاة في المكان الذي مشى إليه، والإستقرار فيه والتحاق الصفوف به لأنّه إمام لعموم انما جعل الإمام إماماً ليؤتمّ به.

الباب الثالث والثلاثون: يفهم من الرواية جواز أن يكون بين الإمام والمأموم في اثناء الصلاة مالايتخطّى، كما لو تفرّق بعض الجماعة في أثناء الصلاة، و عدم وجوب الإلتحاق بالإمام أو بالصفوف في الأثناء، و ما ورد من وجوب الإلتحاق خاصّ فيما لو كان بعيداً عن الصفوف بابتداء الصلاة.

الباب الرابع و الثلاثون: وجوب انتظار المأموم للإمام إلى أن يعود إلى مكانه، ولايجوز له قراءة أو ذكر أو فعل من الأفعال مع البقاء على نيّة الإقتداء.

الباب الخامس والثلاثون: يفهم من التعدّي من محلّ الرواية تعيين المشي لإزالة النجاسة عن القرآن والمصحف لو توقّف على ذلك.

الباب السادس والثلاثون: يفهم من الرواية جواز ترك الإستقرار مطلقاً لذلك.

الباب السابع والثلاثون: جواز ترك الإعتماد على القدمين مع احتمال العدم.

الباب الثامن والثلاثون: يفهم من الرواية جواز رفع إحدى القدمين أو وجوبه عن التربة الحسينيّة لو وقف عليها ساهياً، ولو تعمّد الوقوف في ابتداء الصلاة ففي البطلان و جهان: أقواهما الأوّل لعدم إباحة المكان.

الباب التاسع والثلاثون: يفهم منها وجوب رفع إحدى القدمين عن أسماء الله عزّوجلّ الخاصّة والعامّة، وأسماء الأنبياء والأئمّة والملائكة.

وهذا آخر ما أردنا إيراده من تفسير الرواية عملاً بموجب إطلاق لفظ الكثرة الواقع فيها، المحمول في لسان الشارع على الثمانين ليوافق الوضع الطبع واللفظ المعنى.

وكان الفراغ من تأليفها صبيحة يوم الإثنين، خامس عشر شهر محرّم الحرام من شهور سنة الثامنة والستّين بعد الألف والمائتين، على يد مصنّفها الراجي عفو ربّه الغني محمّدبن الحسن، المدعو بمهدي الحسيني الشهير بقزويني.

وكان استنساخها على يد المذنب الجاني رضا أنصاري الهمداني:

إجابة لأمر واستدعاء حجّة الإسلام والمسلمين الأقا حاج شيخ مجتبى العراقي دامت بركاته، المتصدّي لأمور دارالكتب (كتابخانه) في المدرسة الفيضيّة بقم، صانها الله تعالى عن الحدثان في السادس من شهر صفر الخير، من سنة احدى وثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبويّة ١٣٨١.

TURATHUNA

A QUARTERLY ISSUED BY ALULBAIT EST.
FOR REVIVAL ISLAMIK HERITAGE

ADRESS: IRAN, QUM, P.O. BOX 454

TEL. 23456